13

إعادة تأهيل القطاع الصناعي في العراق

6

تجربة المناطق الاستثمارية في العراق

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1822)السنة السابعة -الثلاثاء (15) حزيران 2010

قرار تقليص مفردات البطاقة التموينية

تذمر شعبي كبير .. واقتصاديون يعدونه تهديداً للأمن الغذائي

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

شركات النفط العالمية تبدأ أعمالها بحذر في تطوير الحقول برغم التداعيات السياسية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – رويترز

يبدو ان الوقت جاء غير متوافق مع بدء العمل بالنسبة للشركات النفطية التي رست عليها عقود الخدمة المبرمة ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية التي ابرمتها الحكومة المنتهية ولايتها في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز ينظم عمل القطاع النفطي برمته .

ويعد حقل الرميلة أكبر حقول العراق المنتجة بالنشاط حيث يبدأ مسؤولو الشركات والمهندسون وشركات الحفر اصلاحا هائلا لزيادة انتاج الحقل الى ثلاثة أمثال انتاجه الحالي الذي يقترب الان من مليون برميل يوميا.

وبينما يكافح العراق لتشكيل حكومة جديدة بعد مرور ثلاثة أشهر تقريبا على الانتخابات اختارت شركات النفط أن تنفذ أكبر مشروع لتنمية حقل نفط في العالم وتمهد الارض باستثمارات قد تنقل البلاد الى صفوة منتجي النفط في العالم.

وتشهد صناعة النفط طفرة برغم أن البرلمان السابق فشل في اقرار قانون جديد يحكم قطاع الطاقة وهو قطاع حيوي لاعادة بناء البلاد بعد سنوات من الحرب والعقوبات.

وقال رعد القادري المحلل في مؤسسة "بي. اف.سي انرجي" ومقرها واشنطن: "الشركات لن تجلس وتنتظر... وحكومة العراق نفسها شجعت هذا بالقول.. استمروا والسياسة ستجد مخرجا."

ومشروع الرميلة هو الاكثر تقدما وأول مشروع وقعته بغداد وستتولى تنفيذه شركتا بي.بي والبترول الوطنية الصينية سي.ان.بي.سي. وشركة ويزفورد انترناشونال للخدمات النفطية تعمل بالفعل هناك. وهي واحدة من الشركات التي فازت بجزء من صفقة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار لحفر ابار في الحقل وللشركة بالفعل ٣٠٠ شخص يعملون في العراق.

وقال اليكس مونتون من شركة وود ما كينزي للاستشارات ومقرها أدنبرة "لا يزال (العمل) في الايام الاولى ... لكن عقد الحفر موجود ومعدل النشاط الى الان مؤشر على أنهم بدأوا العمل حسبما وعدوا."

ويوجد في العراق ثالث أكبر احتياطيات نفط في العالم ووقع عقودا ستزيد انتاجه بمقدار عشرة ملايين برميل يوميا في عام ٢٠١٧ مما يولد ٧٠٠ مليون دولار اضافية يوميا من ايرادات النفط بالاسعار الحالية.

وعلى الرغم من أن العراق قد لا يصل أبدا لذلك الهدف وأنه من المتوقع أن تكون الزيادة في الانتاج في العام القادم أو نحو ذلك أكثر تواضعا عند حدود ٦٠٠ ألف برميل يوميا الا أن التعاقدات نفسها شجعت الشركات على المضي قدما بأسرع ما يمكن.

فشركات النفط في حاجة الى زيادة الناتج في الحقول المنتجة بنسبة عشرة في المئة للبدء في تعويض الاستثمار. والوصول الى كميات الانتاج المستهدفة بسرعة يقلل من مخاطر استثمار رؤوس الاموال بالنسبة للعراق من خلال السماح لشركات النفط باعادة تدوير الاموال التي استثمرت بالفعل.

وكلما كانت الشركات أسرع في تحقيق المستهدف كانت أسرع في البدء في اعادة تدوير الاستثمارات مما يقلل الحاجة الى التعرض الى مخاطر جديدة.

وقال القادري: "الحقيقة هي أنه كلما كان الوصول الى الانتاج التجاري أسرع كلما كان استرداد الاستثمار والبدء في الحصول على مكافات أسرع."

وقد فشلت الحكومة السابقة في اقرار قانون جديد للنفط لتوفير اطار للاستثمار لكنها قالت ان الصفقات قانونية بموجب التشريع القائم.

وقال حديد حسن وهو محام لدى مكتب التميمي وشركاؤه في بغداد ويتعامل في صفقات النفط: أن الغموض القانوني كان له تأثير محدود في تثبيط الاستثمار الى الان.

وفي ظل الفراغ السياسي الذي نشأ من الانتخابات غير الحاسمة لم يشر أحد من الزعيمين المتنافسين اياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي الى أنه سيشرع في مراجعة واصلاح كاملين للصفقات وهي مسألة قد تكون كابوسا بالنسبة لشركات النفط.

وقال لؤي الخطيب من معهد الطاقة العراقي ومقره لندن: "لا بديل أمام العراق سوى المضي قدما في هذه التعاقدات." وتابع : "أي حكومة ستحترمها.. ليس لانها مثالية ولكن لانه لا يوجد بديل آخر، ضيعوا بالفعل وقتا أكثر من اللازم." ويواجه العراق تحديات هائلة في بناء القدرة على التعامل مع حجم مشروعات النفط الراهنة.

فكثير من العمال المهرة غادروا العراق في سنوات العنف الطائفي بعد الحرب.

وترك ذلك للحكومة وشركات النفط الوطنية قدرة محدودة على التعامل مع المشروعات الكبيرة في معظم الحقول الاكبر في العراق.

وقالت مصادر في صناعة النفط ان شركات النفط تجد بالفعل أن شركة نفط الجنوب العراقية شريكا يبعث على الاحباط.

وقال مصدر مطلع على العمليات في البصرة "هذه بعض أكبر المشروعات في العالم... وقدرة العراق على التخطيط الستراتيجي تكشف عما سببته سنوات التراجع وهجرة العقول من معاناة."

والجهود متواصلة على قدم وساق في معظم قطاعات الحكومة لتدريب الموظفين الاداريين على التعامل مع الفورة القادمة من النشاط.

ففي مطار البصرة يكافح العراق القديم بالفعل من أجل التعامل مع الجديد. وقال استشاري زار البصرة للتو: ان القادمين للمشاركة في الطفرة النفطية الوليدة يتزاحمون عند بوابة الدخول لساعات حيث يراجع موظف التأشيرات التي منحتها بغداد بالفعل.

وأضاف الاستشاري الذي تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته: "أنهم لا يستطيعون حتى تشغيل وادارة بوابة للبلاد من أجل بضع مئات المليارات من الدولارات."

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

يرى تقرير للطاقة وجود ميزة إضافية تمتلكها الدول المنتجة للنفط والغاز التي تمتلك تقنيات إنتاجها ايضا .

واشار التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال إلى أن هناك تباينا كبيرا في درجة الاهتمام والرغبة والقدرة على امتلاك تكنولوجيا الطاقة التقليدية والتي لا تقل بأي حال من الأحوال في أهميتها عن امتلاك مصادر الطاقة التقليدية نفسها، فمن يملك إحداهما لابد أن يسيطر على الأخرى وفي أحيان كثيرة من يتملك تكنولوجيا الطاقة يمتلك الطاقة نفسها، ذلك أن لديه الكوادر الفنية المتخصصة ولديه أدوات الاكتشاف والتنقيب والبحث وقادر أيضا على الإنتاج وتطويره وأدواته بما يصل به إلى مرحلة الاستثمار والاستحواذ الخارجي على مصادر الطاقة التقليدية لدى الدول الاخرى التي لا تمتلك تقنيات الإنتاج بجميع مراحله وهي كثيرة.

تقرير للطاقة: الدول التي تمتلك تقنيات ومصادر الطاقة التقليدية لديها ميزة إضافية

ولفت التقرير الى ان الفجوة القائمة بين الدول المنتجة للنفط والغاز والتي تمتلك تكنولوجيا الطاقة وبين الدول التي تمتلك مصادر الطاقة فقط تتمثل في إن للأولى قدرة أكبر على تحديد الاحتياطيات والتخطيط بعيد المدى لجميع ثرواتها وتحديد خطط التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والخدمي تبعا لذلك، فيما يوفر امتلاك تكنولوجيا الطاقة التقليدية ميزة لدولها يمكنها من امتلاك حصص إضافية من الطاقة من جراء قيامها بالدخول في اتفاقيات اكتشاف واستثمار حقول نفط لدى دول أخرى، بما يعزز الدخل القومي ويسهم في استقرار اقتصادياتها ويحافظ على أمن وأمد الإمدادات بما يمكن من ظهور كيانات اقتصادية عملاقة جديدة.

ولاحظ التقرير أن تكنولوجيا الطاقة التقليدية لم تستحوذ على اهتمام جميع الدول التي تمتلك مصادر الطاقة التقليدية منذ البداية، فيما اقتصر دور الامتلاك والتصنيع والتطوير لدى الدول الصناعية الغنية فقط، الأمر الذي ساهم في قيام شركات النفط العملاقة العابرة للحدود التي تستطيع استغلال منابع الطاقة أينما تعززت إمكانية اكتشافها، الأمر الذي منحها عوائد مالية ضخمة وأعطاها قدرة أكبر للسيطرة والتحكم بمصادر الطاقة التقليدية التي تحكم اقتصاد اليوم والغد، وهذا يشير إلى أن الدول التي تمتلك مصادر الطاقة ولم تمتلك تقنياتها في الماضي قد فوتت الفرصة لاستثمار الثروات بالشكل الأمثل ومنحت جزءا من عوائدها المالية الضخمة للشركات العالمية، فيما انعكس ذلك سلبا على تطور قطاعاتها الصناعية والتي لازالت بدائية وغير قادرة على المنافسة ولم تستطع إيجاد وتطوير كوادرها الفنية المتخصصة في الوقت نفسه.

ورجح التقرير أن تكون الطريق باتجاه امتلاك وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة ليست معبدة وسهلة الوصول وسيكون من الصعب على الدول التي تمتلك مصادر الطاقة التقليدية ولم تسع إلى تطوير تقنيات الاستغلال الأمثل لها أن تفوت الفرصة مرة أخرى وتعتمد على الدول الصناعية من جديد لتطوير وسائل الاستخدام لمصادر الطاقة الكلية لديها من جديد لتفوز تلك الشركات ودولها بالقسم الأعظم من العوائد والفرص الاستثمارية وإن كانت في غالب الأحيان لا تمتلك مصادر الطاقة اللازمة لتصنيع وإنتاج تلك التقنيات.

وأجمل التقرير أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز لمنطقة الخليج العربي بما يلي :

ففي الامارات أعلنت شركة نفط الهلال، أقدم وأعرق شركات النفط والغاز في الشرق الأوسط، عن توقيع عقد مشاركة لامتياز الشارقة البري مع شركة روزنفت الروسية ، وقام بالتوقيع على العقد في الشارقة بدر جعفر، المدير التنفيذي لمجموعة شركات نفط الهلال، وسيرجي بوجدانشيكوف، رئيس شركة روزنفت . وبموجب شروط عقد المشاركة، ستعمل الشركتان معاً على تطوير امتياز الشارقة البري، الذي يضم مساحة كبيرة قدرها ١٢٤٣ كيلو متراً مربعاً في إمارة الشارقة ويجاور حقل الصجعة الذي ينتج الغاز بغزارة منذ عام ١٩٨٢، ويقع أيضاً على حدود بقية الإمارات الست التي تتألف منها دولة الإمارات وكذلك حدود سلطنة عمان. وتحصل شركة روزنفت على حصة بنسبة ٤٩ في المئة من الامتياز، في حين تحصل شركة نفط الهلال على النسبة الباقية وقدرها ٥١ في المئة. وان خطة الاستثمار المتفق عليها والبالغة نحو ٢٢٠ مليون درهم (٦٠ مليون دولار امريكي) ستتجه مبدئيا نحو أعمال الاستكشافات الأولية وبضمنها حفر أول بئرين بعمق ١٤٨٠٠ قدم تقريباً.

من جهة ثانية، تزمع شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)، بناء جزيرة اصطناعية واحدة على الأقل لدعم تطوير حقل سطح الرزبوت البحري. ويعد المشروع إحدى الإجراءات لزيادة الإنتاج بحدود ٦٥٠ ألف برميل يومياً. وقالت مصادر قريبة من المشروع إن شركة تطوير الحقول البحرية ومطورة الغاز قررت استخدام الجزيرة لدعم عمليات الحفر، ومرافق المعالجة والتوزيع في الحقل. يذكر أن الشركة الشقيقة لأدما العاملة وهي شركة تطوير حقل زاكوم (زادكو) تستخدم أربع جزر اصطناعية لتعزيز الإنتاج في حقل زاكوم الأعلى بحدود ٢٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً.

وقامت شركة (تكرير) بتأجيل الموعد النهائي لمناقصة خط الأنابيب الذي يربط بين محطات التكرير التي تديرها الشركة شهراً واحداً. وطلبت (تكرير) من شركات المقاولات تقديم عروضها الفنية لعقد خط الأنابيب قبل الخامس من تموز المقبل بدلاً من يوم أمس وهو الموعد المحدد سابقاً.

وفي السعودية تبحث شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو السعودية عن شركات لإدارة بناء مصفاة جازان، حيث ينبغي على الشركات الهندسية تقديم وثائقها للتأهل المبدئي بما يتضمن التصميم الهندسي وخدمات إدارة المشروع بحلول ١٢ حزيران، ومن المقرر أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة ما بين ٢٥٠ و٤٠٠ ألف برميل يوميا وهي من بين مجمعات عدة جديدة تعتزم السعودية تشييدها لتعزيز طاقة التكرير المحلية، وكانت السعودية قالت في كانون الثاني أن أرامكو ستبني مصفاة جازان، وكانت المملكة تأمل أن يتولى القطاع الخاص بناء المصفاة وأن يتملكها بالكامل وذلك للمرة الأولى في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، وتقع المصفاة على مسافة بعيدة من حقول النفط المنتجة في السعودية وهي جزء من برنامج تطوير أوسع نطاقا للمنطقة الجنوبية الفقيرة.

كما قامت شركة النفط الوطنية أرامكو السعودية بتمديد وللمرة الرابعة موعد تقديم العروض لبناء وحدة لمعالجة المواد الصلبة في مصفاة ينبع المقرر أن تبلغ طاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يوميا، وجاء التمديد بناء على طلب من أصحاب العطاءات، وقالت المصادر أن الموعد النهائي لتقديم عروض بناء الوحدة التي ستنتج ٦٣٠٠ طن يوميا من الكوك و١٢٦٠ طنا من الكبريت هو الآن السادس من تموز، وسبق بالفعل تمديد المهلة من موعد أصلي كان ٢٨ من شباط، ومن بين الشركات المنافسة على حزمة وحدة معالجة المواد الصلبة سايبم الايطالية وبتروفاك البريطانية وديلم الصناعية الكورية الجنوبية. وكانت كونوكو فيليبس ثالث أكبر شركة نفط أمريكية قالت في نيسان انها ألغت خططا لبناء مصفاة ينبع مع أرامكو السعودية معللة ذلك بستراتيجيتها لتقليص عمليات مصافي التكرير. وبعد انسحاب كونوكو أرسلت أرامكو خطابا الى المقاولين بأنها ستمضي قدما في المشروع بنفسها أو عن طريق وحدة مملوكة لها بالكامل.

وفي الكويت تقترب شركة البترول الوطنية الكويتية وهي ذراع التكرير التي تسيطر عليها الدولة من توقيع اتفاق بقيمة ٢٦٠ مليون دينار كويتي (٨٩٢,٨ مليون دولار) مع ديلم الصناعية الكورية الجنوبية لبناء منشأة غاز وخط أنابيب، حيث ستستطيع المنشأة معالجة ٨٥٠ مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الطبيعي، وسيضخ خط الانابيب غاز البترول المسال الى مصفاة ميناء الاحمدي البالغة طاقتها ٤٦٠ ألف برميل يوميا وهي أضخم مجمع تكرير في الكويت، ويستخدم غاز البترول المسال كوقود للطهي وكمادة خام في صناعة البتروكيماويات ولمزج البنزين.

وتستعد شركة البترول الوطنية الكويتية لتنفيذ مشروعين جديدين خاصين بالغاز الطبيعي تبلغ قيمتهما الإجمالية ٤١٠ ملايين دينار. والمشروع الأول هو مشروع الخط الرابع للغاز بكلفة قدرها ٢٦٠ مليون دينار والمشروع الثاني هو مشروع وحدة معالجة الغاز الحمضي بكلفة قدرها ١٥٠ مليون دينار على أن يكون المشروعان جاهزين في نهاية عام ٢٠١٣.

من ناحية ثانية، فازت شركة "أيه بي بي" ABB، أكبر مجموعة متخصصة في تقنيات وأتمتة الطاقة، بعقد تبلغ قيمته ١٥٥ مليون دولار منحته لها شركة نفط الكويت، وذلك لتنفيذ مشروع تسليم مفتاح كامل يتضمن تصميم وبناء خط ناقل جديد للنفط الخام، والأنظمة المساندة الأخرى للخط. ويشمل المشروع توسيع محطة مجمع خطوط أنابيب قائمة حالياً في النقطة A الواقعة شمال البلاد، وتركيب خط ناقل جديد. وسيمر الخط الناقل الجديد، الذي يبلغ طوله ١٢٣ كم وبقطر ٣٠ بوصة، من حقول النفط في شمال الكويت ليصل إلى خزانات الخام في جنوب البلاد. وسيجهز خط الأنابيب الناقل الجديد بمقاييس لفحص الخط كل ١٥ كم، وبنظام للكشف عن التسرب، وبمحطات قياس.

وفي قطر وافقت قطر للبترول على بيع ما تتراوح قيمته بين مليار و١,٥ مليار دولار من الغاز الطبيعي المسال لبنجلادش لمساعدتها على تلبية الطلب سريع النمو على الطاقة، وتوازي الامدادات اليومية من الغاز الطبيعي بمقدار ٥٠٠ مليون قدم مكعبة وسترسل قطر للبترول فريقا الى داكا قريبا للاتفاق على السعر النهائي وتفاصيل اخرى، وتبلغ امدادات الغاز في بنجلادش مليارى قدم مكعبة يوميا بينما يصل الطلب الى ٢,٣ مليار قدم مكعبة وقد يرتفع الى ٢,٥ مليار قدم مكعبة، وستساعد واردات الغاز الطبيعي المسال البلاد في تعزيز قدرتها على توليد الكهرباء.

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

الجزء الثاني

طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ×

د. فلاح حسن ثويني

ثالثا: بالرغم من تغير آلية إدارة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من الإدارة القائمة على التخطيط المركزي، نحو التحول إلى اقتصاد السوق، ومع الإقرار بأنها مدة غير كافية للتقييم، إلا أن سماتها العامة لم تتغير بسبب وجود القيود المتعددة الموضوعية وغير الموضوعية والمعروفة للجميع. فقد ظلت الخاصية العامة والرئيسة للاقتصاد العراقي هي سمة الاختلالات الهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية باعتباره اقتصاد ريعي، إذ يهيمن القطاع النفطي على الاقتصاد في توفير الإيرادات العامة بنسبة لا تقل عن ٩٥ ٪ من دون أي بديل مساند، فضلا عن تدهور إنتاجية اغلب، إن لم يكن جميع القطاعات الاقتصادية وخصوصا الزراعية والصناعية، ومعايشته لحالة التضخم الركودي بمؤشراتها العالية لمعدلات البطالة والتضخم اللذين كانا من المشاكل المهمة التي تبحث السياستان المالية والنقدية في إيجاد منافذ أو حلول لها، بعد أن بلغت معدلات التضخم في عام ٢٠٠٦ أكثر من ٥٠ ٪ مقارنة بالعام السابق فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة الى أكثر من ٤٥ ٪ في العام نفسه.

ومن بين صور الاختلالات الواضحة هي ضعف آلية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة وأهمها السياستان المالية والنقدية لما لهما من دور كبير في التأثير على السياسات الأخرى من جانب، والآثار المتبادلة فيما بينهما من الجانب الآخر.

وقد ظلت السياسة المالية في العراق لغاية عام ٢٠٠٣ تتولى دور القيادة المالية، وانحسار دور السياسة النقدية في التبعية والمسايرة والتكيف، حتى وصفت بالذيلية للسياسة المالية التوسعية بتوفير ما تتطلبه عملية الإنفاق خصوصا بعد تراجع عوائد الصادرات النفطية بسبب الحروب والصراعات المتعددة، وكذلك شحة الموارد المالية التقليدية للسياسة المالية المتمثلة بالضرائب، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل، تتولى السياسة النقدية إتاحتها ونقصد بها التمويل بالعجز الذي يتسم بسهولة ورخص تنفيذه، لكن في الوقت نفسه، له من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الكثير، والمتمثلة بالمستويات المرتفعة للأسعار والمعدلات المنخفضة لسعر صرف الدينار العراقي.

ولكن بعد العام المذكور وصدور الدستور العراقي، حدث تحول مهم في طبيعة العلاقة بين السياستين بعد تغيير القاعدة التشريعية لكلتا السياستين لكي تتناغم مع طبيعة التغير في الآلية الاقتصادية العامة التي تنظم إدارة الاقتصاد والمتمثلة في حوكمة السوق للمتغيرات الاقتصادية، مع أن هذه الآلية، لازالت بيئتها (الاقتصاد العراقي) غير جاهزة أو غير مستعدة لاستيعابها على الأقل في السنوات القليلة التي مضت بعد عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحالي.

ويحاول البحث دراسة طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية بعد العام المذكور استناداً إلى الأساس والمرجع القانوني لكلتا السياستين، والمتمثل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ بالنسبة للسياسة النقدية (البنك المركزي العراقي)، والقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ بالنسبة للسياسة المالية (وزارة المالية)، وذلك من خلال الفقرات التالية:

أهداف ومهام السياسة المالية:

تستند السياسة المالية (وزارة المالية) في العراق في تنفيذ مسؤولياتها لتحقيق أهدافها إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ الذي ينظم الإجراءات التي تحكم تنمية وتبني وتسجيل وإدارة وتنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتعلقة بها.

١- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية ممثلة بوزارة المالية إلى وضع أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق في تحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والأشراف على تنفيذها.

مهام وزارة المالية:

يحدد القانون المذكور مهام وزارة المالية بما يأتي:

١ – تكون وزارة المالية مسؤولة عن إدارة واجبات الخزينة الآتية:

ا – تنفيذ المدفوعات النقدية وغير النقدية على أساس الوثائق والبيانات المرسلة باليد او الكترونيا من قبل وحدات الإنفاق طبقا لهذا القانون.

ب – مسك دفتر الأستاذ العام للخزينة.

ت – إجراء عملية تخصيص الميزانية لوحدات الإنفاق.

ث – إعداد الحسابات الختامية للحكومة الفدرالية.

ج – التأكد من ان منفذ الميزانية لا يتجاوز مخصصاته السنوية.

ح – تطوير وإدارة المحاسبة المتعلقة بالحكومة الاتحادية ونظام المعلومات المالية.

خ – إعداد التقارير المالية المنتظمة عند الحاجة اليها.

د – تشجيع التحليلات والتحسينات للأنظمة المالية الخاصة بالحكومة الاتحادية.

ذ – إدارة عملية تسديد النفقات من الاحتياط الجاري والثابت.

ر – إدارة الموازنة النقدية للحسابات المالية الموحدة وتوظيف فائض الموازنة النقدية للحكومة الاتحادية.

ز – إدارة تسجيل الديون الداخلية والخارجية.

س – إدارة المنح والمساعدات والقروض الدولية.

ش – إعداد معايير المحاسبة والإدارة المالية الحكومية والتعليمات والتشريع المتصل بها.

ص – إدارة فتح حسابات البنك الحكومي وتسجيلها وتسويتها.

ض – إدارة عمليات دوائر الخزينة الإقليمية.

٢ – تكون وزارة المالية مسؤولة عن واجبات تخطيط الميزانية الآتية:

ا – إدارة عملية إعداد الميزانية وتخطيطها وتطويرها بضمنه إعداد الاقتصاد الكلي او الاستشارات الاقتصادية الأخرى. ب – اقتراح التعليمات لإعداد الموازنات وتخطيطها وتنفيذها ومراجعتها وتقييمها. ت – إعداد قانون الميزانية السنوية وقانون الميزانية الملحق وجعلها متوفرة إمام الجمهور.

ث – مراقبة الإيرادات وتنفيذ عمليات الدفع لا سيما إيرادات النفط.

ج – إعداد تخمينات السيولة النقدية.

ح – تقديم المشورة لمجلس الوزراء بناء على طلب لوحدات الاتفاقية بإعادة التخصيصات وتنفيذ القرارات المتعلق بها. خ – إدارة تسديد النفقات من الاحتياط الجاري والثابت.

د – تقديم دعم استشاري لإصدارات الموازنة لكل وحدات الإنفاق.

ذ- إعداد تقارير عن إعداد الموازنة وتنفيذها للمنظمات الاقتصادية الدولية.

ر – إعداد الأنظمة والتعليمات والتوجيهات بموجب هذا القانون المتعلقة بالتعديلات التي تطرأ على القانون.

وفي ضوء ما تقدم تعمل على:

– إدارة وتنظيم أموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها بما في ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ما يتصل منها بالاستثمار أو تحديد أوجه الاستخدام وعناصره.

– إدارة الخزانة العامة وتعزيز مصادر تغذيتها.

– إدارة وتنظيم الصيرفة والتأمين وربط الخطط الائتمانية والتأمينية وأهدافها بالخطة المالية للدولة وخطط التنمية.

– إدارة وتطوير النظام الضريبي والكمركي.

– تطوير تشريعات الخدمة المدنية والتقاعد ضمن إطار السياسة العامة للدولة في مجال الوظيفة العامة والخدمة المدنية والضمان الاجتماعي.

– تقديم الاستشارات إلى دوائر الدولة والقطاع العام في المسائل المالية والنقدية والائتمانية والمصرفية والتأمينية وقوانين وأنظمة وقواعد الخدمة المدنية وتدريب الموظفين الحسابيين والماليين بما يضمن تطبيق الأنظمة المحاسبية بشكل دقيق وكفء.

تجدر الإشارة إلى ان إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية هو من صلاحيات مجلس الوزراء، فضلا عن قيام المجلس بإقرار قانون الموازنة السنوية وتقدم من قبل وزير المالية في ١٠ تشرين الثاني إلى السلطة التشريعية للموافقة عليه او تعديله، وان مسؤولية تنفيذ الموازنة الاتحادية هي من مهام وزير المالية، مع إخضاع الموازنة الاتحادية والموازنة التكميلية إلى عملية التدقيق السنوي من قبل ديوان الرقابة المالية ووفقا للقانون.

في ضوء ما تقدم يتضح أن وزارة المالية القائمة على السياسة المالية تقوم بالمهام كافة التي ترتبط بجميع إيرادات ونفقات الحكومة من خلال إدارتها للموازنة الاتحادية للعراق.

مهام وأهداف السياسة النقدية:

١-استقلالية السياسة النقدية

قد تكون أكثر الأمور إثارة للجدل ومن ثم التعارض في السياسات الاقتصادية، في مختلف بلدان العالم ومنها العراق هي مسألة الاستقلالية التي تحظى بها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي عن الحكومة، بمعنى إبعاد التأثيرات او التدخلات الحكومية عن قرارات السياسات النقدية، وحيث ان مفهوم الاستقلالية (Independence) هو نقيض لمفهوم التبعية (dependence) فانه قد تثار تساؤلات بشأن استقلالية البنوك المركزية عن مَن ؟ وقبلها تبعيتها إلى مَن ؟ وما درجة او مستوى تلك الاستقلالية أو التبعية ؟ وبالتأكيد ان الإجابة على مثل تلك الأسئلة تكمن في طبيعة النظم الاقتصادية السائدة والقواعد التشريعية القائمة التي تحدد العلاقة بين السياسة النقدية والحكومة، وبالرغم من (تطرف) بعض المؤيدين لاستقلالية البنك المركزي على اعتبار انه المؤسسة النقدية الرئيسة في إي بلد، الذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق بينها فلابد ان يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة ،وكذلك المعارضون للاستقلالية الذين يؤكدون على انه بالنظر إلى أن الحكومة تمثل الشعب الذي اختارها، فأنها أحيانا تضع أهدافاً عامة ذات أولوية لسياستها الاقتصادية قد لا تتوافق مع سياسة البنك المركزي المتمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

إلا أن أكثر الآراء الاقتصادية المعتدلة ترى ان على البنك المركزي أن يعمل كمؤسسة حكومية تمارس وظائفها ضمن الإطار العام للدولة ولكن لهذه المؤسسة خصوصيتها في اتخاذ القرارات المستقلة في ما يتعلق بالسياسة النقدية التي يجب ان تكون منسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي العراق فان الدستور العراقي يعد البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية، هيئة مستقلة مالياً وإداريا ويكون البنك مسؤولاً أمام مجلس النواب، بمعنى ان البنك المركزي سيكون مسؤولا أمام مجلس النواب وليس الحكومة.

هذا فضلا عن أن قانون البنك المركزي ذاته يؤكد على ذلك (سعياً لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ولانجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولا كما ينص

عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلافا لهذا القانون ، ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من إي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية، وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على إي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي).

أهداف السياسة النقدية:

تحدد المادة الثالثة من قانون البنك المركزي الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها ، و هي:

- السعي للحفاظ على تحقيق استقرار السعر المحلي .
- تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق .
- ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي أيضا بتعزيز النمو المستديم والعمالة والرخاء في العراق .
- وفي ضوء ما تقدم فانه يستدل على ان هدف مواجهة التضخم له الأولوية على حساب مواجهة البطالة ، وان آلية السوق هي التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة .

مهام السياسة النقدية:

تحدد المهام والوظائف للسياسة النقدية من خلال المادة الرابعة من القانون المذكور ووفقا لما يأتي:

ا- صياغة وتنفيذ السياسة النقدية ، بما فيها سياسة سعر الصرف للعراق.

ب- الاحتفاظ وإدارة جميع الاحتياطات الأجنبية الرسمية في العراق ، غير الأرصدة العاملة للحكومة بما يتفق مع المادة (٢٧) التي تنص على ان يقوم البنك المركزي العراقي بإجراء جميع المعاملات بالموجودات الأجنبية وإدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة كافة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية على ان تكون خاضعة لأهداف السياسة النقدية.

ج- الاحتفاظ بالذهب وإدارة احتياطات الحكومة من الذهب .

د- يقدم خدمات باعتباره المستشار والوكيل المالي للحكومة .

هـ- يقدم خدمات السيولة للمصارف بما يتفق مع المادتين (٢٨) و(٣٠).

و- إصدار وإدارة العملة العراقية.

ز- جمع ونشر البيانات بخصوص النظام المصرفي والمالي والاقتصادي .

ح- تصميم وتعديل دوري لخطة توضع لتطوير نظام مدفوعات وطني للعراق.

ط- إنشاء ومراقبة وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع بما يتفق مع المادة (٣٩) .

ي- إصدار التراخيص او الإجازات للمصارف ولتنظيم ومراقبة المصارف كما هو محدد في قانون المصارف.

ك- فتح الاحتفاظ بحسابات مسجلة في سجلات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية،الحكومات الخارجية في سجلاته.

ل- فتح ومسك حسابات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية في سجلاته.

م- يأخذ على عاتقه تنفيذ أي أعمال أضافية أو معاملات طارئة لممارسة وظائفه بموجب هذا القانون .

إضافة الى ما تقدم، قد يقوم البنك المركزي العراقي بأي عمل يعتقده ضرورياً لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتنظيم والإشراف على شركات الإقراض ، وشركات التمويل الجزئي ، وأية مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى لم يتم تنظيمها وفق القانون العراقي.

رابعا : العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في ضوء التشريعات النافذة

بعد التطرق إلى أهداف ومهام كل من السياستين ، لابد من تحديد طبيعة العلاقة بينهما استناداً إلى التشريعات القائمة ، والذي يعمل الطرفان

تهدف السياسة المالية ممثلة بوزارة المالية إلى وضع أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق في تحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والأشراف على تنفيذها .

على تحقيق وتنفيذ أهدافهما ومهامهما عن طريقها ، وكما يأتي:

١- ان (مسؤولية إدارة حساب عائدات النفط سوف تناط بوزير المالية الذي يرتبط بمجلس الوزراء الذي سيأخذ بنصائح البنك المركزي وأفراد آخرين وكما يراه المجلس مناسبا، ولمجلس الوزراء سلطة تقديرية في تخويل لجنة بمسؤولية الإشراف على عمليات حساب عوائد النفط وتتكون اللجنة من أفراد يختارهم المجلس على ان تتضمن تلك اللجنة على الأقل ووزيرا المالية والنفط والبنك المركزي العراقي كجهات لها صلاحية إسداء النصح) .

٢- أما في ما يتعلق بإعداد الموازنة العامة (يقوم إعداد الموازنة الفيدرالية على خطط التنمية الاقتصادية والسعي وراء استقرار الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية والقوانين والأنظمة السارية . ويقوم إعدادها على مراعاة الرغبة المطلوبة بضمان تقوية الوضع المالي للعراق ، وتقليل التذبذب في نفقات الحكومة،وانجاز تراكم الدخل الإجمالي ويقوم إعداد الميزانية الفيدرالية بشكل خاص على تنبؤات حكيمة ومعتدلة لأسعار النفط والمنتجات النفطية والضرائب وإيرادات الجمارك، وتقوم وزارة المالية بإعداد الخطط بالتعاون مع البنك المركزي والوزارات الأخرى).

٣- وفي ما يتعلق باقتراض الحكومة أو مديونيتها (تكون ديون الحكومة الاتحادية على شكل قروض محلية او خارجية أو قروض قصيرة الأجل أو إصدار سندات مالية ، تدار هذه الإصدارات واسترداد السندات المالية عن طريق البنك المركزي العراقي كوكيل للحكومة الاتحادية). وكذلك (يوقع وزير المالية على القروض وعقود الضمان المتعلقة بالحكومة الاتحادية ، ويتعاقد مع البنك المركزي العراقي للحصول على الخدمات المطلوبة لتنفيذ جميع القرارات بشان إصدار السندات المالية).

٤- ان زيادة رأس المال المصرح به للبنك المركزي تتم الموافقة عليها من قبل وزير المالية استناداً إلى توصية مجلس إدارة البنك المركزي ، . وإذا حصل عجز في رأسمال البنك يقوم المجلس باستشارة وزير المالية والطلب منه المساهمة في رأس المال نيابة عن الدولة وحال استلام هذا الطلب سيقوم وزير المالية وخلال فترة لا تزيد على شهرين بتقديم طلب إلى المشرّع للمصادقة على المساهمة في رأس المال للبنك المركزي العراقي خلال تلك الفترة وبالمبلغ المذكور الذي يعتبر ضروريا لمعالجة العجز.

٥- تتحدد طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة من خلال ثلاثة جوانب:

الأول: يتعلق بالتشاور مع الحكومة، ويتم ذلك من خلال:

أ- (يتعين على المحافظ وممثلين آخرين عن البنك المركزي العراقي وموظفين حكوميين عقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات والآراء بشأن مدى تناسق السياسات النقدية والمالية، كل ضمن مجال مسؤولياتهم وبخصوص قضايا أخرى ذات مصالح ومسؤوليات مشتركة) .

ب- (قد يحضر المحافظ أو نائب المحافظ بناءً على دعوة من قبل موظف حكومي،الاجتماعات مع الحكومة ، لتقديم نيابة عن البنك المركزي العراقي المشورة والمعلومات ضمن مجال صلاحية البنك المركزي العراقي).

الثاني : يتعلق بإجراءات نيابة عن الحكومة ، ويتم ذلك عن طريق:

- قد توكل الحكومة البنك المركزي العراقي القيام بالآتي:

أ -مسك الحسابات الحكومية

ب - الاشتراك في إدارة وكوكيل مالي، الاقتراضات المحلية والأجنبية من قبل الحكومة .

ج -المشاركة مع ممثلي الحكومة الآخرين او بالسماح من الحكومة بتمثيلها في المفاوضات مع الدول الأجنبية وكذلك مع المؤسسات الدولية بشأن القضايا النقدية والمالية .

د - انجاز العمليات المالية بأسعار السوق في ما يتعلق بتنفيذ عمليات الإيداع وعمليات التحويل الخارجي وعمليات أخرى مستندة على اتفاقيات الدفع ، التقاص أو الاتفاقيات الاقتصادية الناشئة عن الترتيبات المالية الدولية التي أبرمتها الحكومة مع جهات أجنبية شرط أن تتحمل الحكومة جميع الالتزامات والأعباء المالية المترتبة على البنك المركزي العراقي من جراء ذلك التنفيذ ولا يجوز للبنك المركزي العراقي انجاز أية عملية مالية تنطوي على تحمل التزامات وأعباء مالية (مباشرة أو غير مباشرة) نيابة عن الحكومة .

هـ- تنفيذ المهام وبالقدر الذي تحدده الحكومة ،والناشئة عن عضوية الدولة في المؤسسات الدولية ،المالية والنقدية.

- سيتم الدفع للبنك المركزي العراقي من قبل الحكومة على أساس تغطية كلف تنفيذ الوظائف وفقا لهذه المادة.

أما الجانب الثالث: فيتعلق بآليات إقراض الحكومة:

أي ما القيود والشروط التي يتم من خلالها تمويل الحكومة؟ ويمثل هذا الجانب أكثر العناصر التي يثار حولها الجدل والنقاش بين الماليين والنقديين ومن خلاله يتم التعرف عن مدى مسايرة أو تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية ، بل أن الكثير من ذوي الشأن يؤكدون أن درجة استقلالية البنك المركزي يمكن قياسها بمجرد التعرف على حدود إقراض البنك المركزي للحكومة، وحسب تشريعات السياسة النقدية في العراق فان طبيعة هذه العلاقة تتحدد في:

- لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمانات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او أي مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا ما قد يقوم به البنك المركزي العراقي بتوفير دعم للسيولة وفقا للمادة (٣١) إلى المصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي ، شرط ان يتم منح مثل هذه المساعدة بالمواد والشروط المعمول بها نفسها عند منحها للمصارف التجارية العائدة للقطاع الخاص .

- يجوز للبنك المركزي العراقي شراء أوراق مالية حكومية شرط ان تتم مثل هذه الشراءات في السوق الثانوية وفقط بالارتباط مع عمليات السوق.

-لا تفسر المادة (٢٦) بمنع استخدام الأوراق المالية الحكومية في ما يتعلق بأي جانب من جوانب عمليات السوق المفتوحة أو كضمان لتسهيلات .

٦- يقدم البنك المركزي دعم وتسهيلات مقرض الملجأ الأخير للإقراض للمصرف المجاز او يملك ترخيصاً صادراً من قبل البنك المركزي العراقي وفق قانون المصارف من خلال منح مساعدات مالية بشرط ان تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي وإصدار وزير المالية ضماناً خطياً إلى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض .

٧- وفي ما يتعلق بالرقابة على المصارف، فان البنك المركزي العراقي له الصلاحية المطلقة في منح تراخيص وتنظيم وممارسة الرقابة على المصارف، ولا تعتبر الإجراءات الصادرة عن أي كيان حكومي آخر عدا البنك المركزي العراقي المتعلق بتنظيم نشاطات الإقراض والائتمان للمصارف ذات سلطة قانونية.

٨- ان البنك المركزي يكون معفياً من الضرائب والرسوم على الدخل والإرباح وتحويل الأموال والمعاملات المالية الأخرى ،ورسوم إصدار الأوراق النقدية والمالية، والرسوم الكمركية، والرسوم على الاستيراد، والضرائب على المبيعات ، وضريبة القيمة المضافة على واردات الذهب والأوراق النقدية والمسكوكات المنقولة إلى البنك المركزي العراقي.

ويكون البنك المركزي العراقي خاضعاً لضرائب الأملاك الخاصة بالممتلكات الثابتة فقط إذا كانت الوزارات الحكومية خاضعة لمثل هذه الضرائب والرسوم على الممتلكات الثابتة المسجلة او المستخدمة من قبلها قانونا .وأيضا يخضع لأي ضرائب ورسوم أخرى باستثناء ما ينص عليه خلاف ذلك في قوانين أخرى معينة تحكم مثل تلك الضرائب والرسوم .

٩- يقدّم البنك المركزي وخلال ثلاثة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية إلى الحكومة والى وزير المالية والى الهيئة التشريعية (مجلس النواب)، نسخاً من الكشوفات المالية السنوية المصدقة، وتقريراً عن عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية، والمتعلقة خاصة بأهداف سياسته النقدية والإحداث التي أثرت على الاقتصاد العراقي، وكذلك الكشف الذي يتعلق بالتوقعات الاقتصادية والمالية المستقبلية، ويقوم المحافظ برفع تقارير عن عمليات البنك المركزي العراقي وأهداف سياسته النقدية بما فيها الإحداث التي تؤثر على الاقتصاد في العراق إلى الهيئة التشريعية على ان لا تقل عن مرة واحدة سنويا.

١٠- يعُين وزير المالية مؤسسة تدقيق خارجية ذات سمعة حسنة وذات تجربة معتمدة في تدقيق البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية الرئيسة سنوياً لتدقيق الكشوفات المالية للبنك المركزي بما يتفق مع المعايير الدولية، ويعين البنك المركزي العراقي المدقق الخارجي المساعد الذي قد يطلبه، ويحدد وزير المالية إتعاب المدقق الخارجي، وتعد كنفقات يتحملها البنك المركزي العراقي وتظهر في ميزانيته ، وكذلك فان البنك المركزي العراقي يخضع للمراجعة الحسابية من قبل ديوان الرقابة المالية.

استناداً إلى البيئة التشريعية والقانونية التي توضح طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، يتضح وبشكل لا لبس فيه وضوح مسؤوليات ومهام وأهداف كل منهما .

إن المأخذ الذي يمكن ان يسجل على كل من السياستين المالية والنقدية أن كلتيهما، متمسكتان وبإصرار بأهدافهما ووسائلهما، وبالرغم من ان ذلك من العوامل المهمة، إلا أنه قد لا يتناسب مع واقع وطبيعة الاقتصاد العراقي.

فأهداف البنك المركزي والسياسة المالية هي اهداف تحاكي وضع اقتصاد طبيعي وفيه من عوامل الاستقرار الكثير، وهو العامل الذي يفتقده الاقتصاد العراقي، ومن ثم على كل سياسة ان تتحمل مهامها المحددة فقط وبالتالي يزداد التعارض وينخفض التنسيق ، في ظل التشوهات والاختلالات الواضحة والشاملة في البنية الاقتصادية.

ومسألة تحميل طرف واحد للمسؤولية هو أيضا لا يسهم بإيجاد مخرج للمشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فالسياستان ترتبطان بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة ،وهو ما تنص عليه كل التشريعات، ولكن المشكلة الأخرى هي عدم تبلور سياسة اقتصادية عامة واضحة المعالم ، ونعتقد ان هذا الأمر قد انسحب على معظم ان لم يكن جميع السياسات الاقتصادية الأخرى وانعكس على إجراءات السياستين المالية والنقدية باعتبارهما المصدر الأساس للتمويل، وكأن هناك حلقة مفرغة لا منفذ فيها.

السياسة المالية تهدف إلى مواجهة الركود والبطالة وهو ما يتطلب توسع في الإنفاق الذي يؤدي الى خلق اتجاهات تضخمية في ظل عدم مرونة القاعدة الإنتاجية، وهو ما يتعارض مع السياسة النقدية التي تهدف الى مواجهة التضخم مما يزيد من معدلات البطالة ...وتستمر حلقة الجدل والتعارض ، وبالنتيجة لا تتحقق أهدف السياسة النقدية ولا أهداف السياسة المالية.

يتبنى الباحث للخروج من مسألة التعارض والتناقض بين السياستين المالية والنقدية ، ستراتيجية التنسيق بين السياستين التي تقوم على تطبيق سياسية (قف – تحرك) Stop Go Polices – أي يمكن من خلال تكامل السياستين أن تتم المعالجة على مرحلتين.

الأولى: باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية معاً ، حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد (اما تضخم أو بطالة) بمعنى تركز جهود السياستين نحو معالجة احد الجوانب، والكثير من الاقتصاديين يميلون إلى معالجة البطالة أولا لآثارها وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون اكبر نسبياً من التضخم.

والثانية: أيضا عن طريق تكامل أدوات السياستين وتفرغهما معاً لمواجهة الجانب الآخر وهو التضخم .

وبالنتيجة يتم مواجهة التضخم والركود بتكامل السياستين وليس بتناقضهما وتشتت وإضعاف اثر كل منهما .

× أحد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمانات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او أي مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا ما قد يقوم به البنك المركزي العراقي بتوفير دعم للسيولة وفقا للمادة (٣١) إلى المصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي ، شرط ان يتم منح مثل هذه المساعدة بالمواد والشروط المعمول بها نفسها عند منحها للمصارف التجارية العائدة للقطاع الخاص .

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

تجربة المناطق الاستثمارية في العراق ×

باسم عبد الهادي حسن

إن المتتبع والباحث لموضوع المناطق الاستثمارية لا يجد في الادبيات الاقتصادية تعريفا محددا وواضحا لها لكونها تقترب كثيرا من حيث المفهوم مع مصطلحات اخرى كالمناطق الحرة والمدن الاستثمارية والمناطق الاقتصادية وفي بعض الاحيان يتم استخدام البعض منها كمرادفات لبعضها الاخر ، وعلى الرغم من ذلك التقارب ووجود قاسم مشترك رئيس فيما بينها هو تركز الانشطة الاقتصادية في مكان محدد من اجل خلق حالة من التكامل في ما بينها ألا أن هنالك فروقات محددة بين تلك المسميات تعطي لكل منها خصوصية معينة.

وفي هذا السياق شهد الاقتصاد الدولي عددا من التجارب المهمة في مجال اقامة المناطق الاستثمارية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الاجنبية وخلق بيئة استثمارية تنافسية تسهم في حفز الاقتصادات المحلية عبر نقل التكنولوجيا والتقانة وتوفير فرص العمل وزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات بما يحقق توازنا مهما في ميزان المدفوعات ،ومن التجارب الدولية الناجحة ربما تكون التجربة الصينية ونموذج المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم اعتمادها في بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الصين احد اهم تلك التجارب في هذا المجال حيث حفزت العديد من الدول على الإفادة منها.

إن تجربة التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادية تعد تجربة حديثة في العراق ويعود السبب في ذلك الى سياسة (ادلجة) البرامج الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية بالاضافة إلى ذلك فان هذه التجربة متمثلة في المناطق الحرة لم تحقق النتائج المرجوة حيث تشير الاحصاءات المتوفرة بان المشاريع فيها لم تتجاوز ١٢٥ مشروعاً بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها، ثمانون بالمئة منها في مجال الانشطة التجارية فيما لاتزال المادة (٩/سابعا) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ التي تنص على اقامة مناطق استثمارية آمنة غير مفعلة.

تحاول هذه الورقة ان تسلط الضوء على ظاهرة المناطق الاستثمارية ودورها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية لاسيما مع النجاحات التي تحققت لتجارب دولية اعتمدت هذه الوسيلة واصبحت تجارب يحتذى بها والبعض منها على صعيد الدول العربية وبات علينا اليوم الإفادة من هذه التجربة سيما في ظل الازمة المالية العالمية وما خلفته من كساد باتت معه رؤوس الاموال في بحثا دائم عن مناطق ومواقع جديدة.

مفهوم المناطق الاستثمارية وأنواعها

ان تحديد مفهوم المناطق الاستثمارية يخضع للأسس التي تم اعتمادها في صياغة الآليات او الأطر المنظمة لعمل تلك المناطق ففي الوقت الذي تماهت فيه بعض المصطلحات المتقاربة في هذا السياق كالمناطق الاستثمارية والمناطق الاقتصادية والمدن الصناعية والمناطق الحرة والمدن الحرة بسبب وجود قاسم مشترك رئيس فيما بينها هو تركز الانشطة الاقتصادية في مكان محدد من اجل خلق حالة من التكامل فيما بينها وتوفير مقومات قيام هذه الانشطة إلا ان التقارب المذكور لا يعبر عن المضمون ذاته لتلك المسميات.

ومن خلال مراجعة الخلفية التاريخية لتطور الاطار العام لتلك المناطق عبر الادبيات الاقتصادية نستطيع ان نضعها في مجموعتين رئيستين الاولى تشمل المناطق الحرة التي تقوم على اساس توفير مواقع محدد لتطبيق قوانين المناطق الحرة والتي عادة ما تكون قريبة من الحدود الفاصلة بين الدول ، اما المجموعة الثانية فتشمل المدن الاستثمارية او الاقتصادية التي ترتكز في الغالب على تجميع نشاطات اقتصادية متماثلة الامر الذي يسهم في توفير متطلبات اقامة تلك الانشطة بشكل اكبر بسبب تماثل احتياجات تلك الانشطة وخلق بيئة استثمارية متجانسة لها.

١. المناطق الحرة

برغم أن القوانين التي تنظم العمل في المناطق الحرة لم تضع تعريفًا محددًا لها،الا ان المنطقة الحرة يمكن تعريفها على أنها: "جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن بقية أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة".

وقد تطورت الفكرة تطورًا كبيرًا من حيث أهدافها و مساحتها و أماكن إقامتها و الامتيازات الممنوحة لها، فمن حيث الأهداف تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجال الصادرات أو الصناعة، كما تطورت من حيث أماكن إقامتها ومساحتها فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة أصبحت تقام في أي مكان وحتى في أماكن نائية من الدولة بغرض إعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد فيها لتنميتها كما أصبحت تقام على مساحات واسعة جدًا، أما من حيث الامتيازات الممنوحة لها فقد زادت هذه الامتيازات لجذب مزيد من رؤوس الأموال.

إن عدد المناطق الحرة في العالم وصل اليوم الى اكثر من ٥٠٠ منطقة حرة ومن أبرز تلك المناطق على صعيد الدول العربية نجد المدينة الحرة في بورسعيد (مصر) والمنطقة الحرة في جبل علي (الامارات) والمنطقة الحرة في الزرقاء (الاردن).

٢. المناطق الاستثمارية او المدن الاستثمارية

غالبا ما تكون المناطق الاستثمارية او المدن الاستثمارية مرادفة لمصطلحات أخرى كالمدن الاقتصادية او المدن الصناعية وسوف نحاول ان نعطي وصفا لتلك المصطلحات من خلال بعض التعريفات القانونية و الاقتصادية مشيرين في الوقت ذاته إلى عدم وجود تعاريف دقيقة لتلك المفردات.

ووفقا للقانون المصري فان المناطق الاستثمارية تعرف على انها (تلك المساحة من الأراضي التي تخصص لإقامة مشروعات استثمارية عليها، ويصدر بتحديد كل منطقة ووصفها وإحداثياتها وطبيعة ونوع النشاط الذي يمارس فيها قرار من رئيس مجلس الوزراء، ولا يشترط المشرّع أن تتخذ المشروعات شكلا معينا سواء كان شركة أم منشأة فردية بهدف توفير المرونة التامة لممارسة الأنشطة) ، وتهدف المناطق الاستثمارية الى:

× تطبيق أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تنفيذ الإجراءات، وذلك بالافادة من خبرة الهيئة في العمل بنظام (الشباك الواحد) لمتمثل في إدارة المنطقة الاستثمارية من خلال مجلس إدارة إشرافي يشارك فيه القطاع الخاص أو المطور العام للمنطقة، والذي يقوم بتقديم جميع خدمات التأسيس والتراخيص اللازمة لمزاولة النشاط.

× إقامة تجمعات قطاعية متخصصة في مختلف المجالات (صناعية – خدمية – زراعية – سياحية) وذلك بهدف تحقيق التكامل داخل المنطقة الواحدة وتعظيم القيمة المضافة، وكذلك تنشيط وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، مع التركيز على الأنشطة كثيفة العمالة.

× قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لهذه المناطق من خلال المستثمرين المطورين والمتخصصين في هذا المجال بهدف تنمية وترويج وإدارة هذه المناطق، وكذلك تقديم جميع الخدمات الإدارية واللوجستية للمشروعات المقامة داخل المنطقة وفقاً لسياسة الدولة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية المتكاملة بمحافظات مصر وخاصة الصعيد.

× تشجيع إقامة مجموعة من الخدمات المتكاملة للتيسير على جميع المشروعات الموجودة بالمنطقة، ومنها إقامة وحدات تدريب بهدف تقديم الخبرات والتأهيل المهني للعاملين.

اما مفهوم المدن الاقتصادية فيعتمد بشكل اساس على (نظرية النمو حول المركز) التي تصف عملية تطوير مراكز للثروة والعمالة قابلة للاستدامة الذاتية ويعد مفهوماً عالميا جديداً يجمع بين المقومات الاقتصادية

للمدن الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، لتشكل مدناً حضارية متكاملة، ويرتكز اقتصاد كل مدينة على تجمعات اقتصادية عنقودية، يتم اختيارها بناء على المزايا التنافسية للدولة، وتتوفر في هذه المدن مرافق خدماتية ولوجستية وسكنية متكاملة، وبيئة عمل تنافسية لتكون منظومة اقتصادية جاذبة للاستثمارين المحلي والأجنبي تعد المدن الاقتصادية واحدة من أهم آليات جذب الاستثمارات حيث تصدر الدول التي أنشأت مدناً اقتصادية أنظمة وتشريعات مختلفة تحفز على الاستثمار في هذه المدن.

اما المدن الصناعية التي ربما تكون الاقدم من بين الاشكال الاخرى فهي في اطارها العام تهدف الى تحديد منطقة معينة لاقامة المشاريع الصناعية عليها وهذه الفكرة في بداياتها كانت تقوم على ابعاد الاثار الناجمة عن المشاريع الصناعية عن المدن السكنية الا انها مع مرور الوقت اصبحت تهدف الى تسهيل الخدمات المقدمة للمشاريع الصناعية فضلا عن اختيار الاماكن استنادا الى وفرة المصادر الاولية للانتاج، ووفقا لقانون مؤسسة المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٥ يمكن تعريف المدينة الصناعية على انها (٦) (مساحة من الاراضي الواقعة خارج حدود البلديات او داخلها يحدد استعمالها كمنطقة صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به وتخصص لاحتواء الصناعات والخدمات اللازمة لها التي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعتبارها مدينة صناعية).

المناطق الاستثمارية في العراق

إن تجربة التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادية تعد تجربة حديثة في العراق ويعود السبب في ذلك الى سياسة (ادلجة) البرامج الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية عبر تبني منهج التخطيط المركزي كآلية لإدارة الاقتصاد المحلي وذلك بسبب الفلسفة السياسية التي تبنها النظام السابق والتي قامت على اسس تطبيق النظام الاشتراكي، الا ان الفلسفة المذكورة تعرضت الى اختبارات صعبة خلال مرحلة التطبيق نتيجة للاوضاع السياسية التي مر بها العراق وهذا الامر انعكس بشكل مباشر على البرنامج الاقتصادي بالشكل الذي شوه تطبيق الاشتراكية وبالتالي غياب ملامح النظرية المطبقة حتى ان البعض وصف الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة بأنه يقع في (المنطقة الرمادية) لكونه استهدف منهجا معينا وكثيرا من الآليات كانت مغايرة لذلك المنهج.

وفي نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت تجليات تغيير المتبنيات الاقتصادية تظهر بشكل واضح لا سيما في ظل الازمات التي ظهرت في حينه التي كان الحصار الاقتصادي من ابرزها الامر الذي جعل من فكرة الاستعانة بالمستثمر العربي والاجنبي اكثر رواجا الا انها لم تصل الى الحد الذي يتحول فيه الاقتصاد العراقي الى اعتماد آليات اقتصاد السوق وبقيت المحاولات قائمة على الإفادة من الشراكة الاجنبية ، ومن هنا انبثقت فكرة مناطق التركز الاقتصادي للانشطة متمثلة بقانون المناطق الحرة وتشكيل عدد من المناطق الحرة على اثره فيما لا تزال فكرة المناطق الاستثمارية بعيدة عن التطبيق حتى الان على الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي نص على اقامتها في احد بنوده.

١. المناطق الحرة في العراق

المناطق الحرة في العراق جميعها تابعة للهيئة العامة للمناطق الحرة وتعمل وفقا لقانون المناطق الحرة رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة ويسمح القانون اعلاه بالاستثمار في المناطق الحرة بممارسة جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية عدا المحظورة منها وتعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من جميع الضرائب والرسوم الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع فيها من الضرائب والرسوم كافة طوال حياة المشروع وبضمنها مراحل التاسيس والبناء ويوجد في العراق ثلاث مناطق حرة عاملة وهي:

× المنطقة الحرة في خور الزبير : تقع المنطقة إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد (٤٠كم) منها وبمساحة (٤٠٠ دونم) قابلة للتوسع وتتميز بموقعها الستراتيجي المطل على الخليج العربي كما انها تمتلك عمقا سوقيا وتجاريا نحو السوق العراقية والخليجية فضلا عن انها قريبة من ميناء خور الزبير ذي البنية الارتكازية الاساسية المتكاملة اضافة لقربها من مواقع الخامات والمواد الاولية والسلع المصنعة .

× المنطقة الحرة في نينوى / فليفل : تقع هذه المنطقة في الشمال في محافظة نينوى على طريق الموصل – زاخو وتبعد نحو (٢٠ كم) شمال الموصل وبمساحة (١٦٠ دونم) قابلة للتوسع وتتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي وسيط فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديد في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والاردن كما انها قريبة من مصادر الطاقة والمواد الاولية والايدي العاملة الماهرة.

× المنطقة الحرة في القائم : تقع المنطقة في الشمال الغربي من العراق في محافظة الانبار وعلى الحدود العراقية – السورية وتبعد بحدود (٤٠٠ كم) عن بغداد وبمساحة (٢٨ دونم) قابلة للتوسع.

إن قانون المناطق الحرة وعلى الرغم من صدوره عام ١٩٩٨ الا إنه لم يوظف بالشكل المطلوب بسبب الأحداث التي مرت على البلد وتخوف الشركات العربية والاجنبية من دخول السوق العراقية خشية تعرضها الى العقوبات كنتيجة لقرارات مجلس الامن الدولي خلال مرحلة الحصار الاقتصادي وعلى الرغم من التغيرات بعد عام ٢٠٠٣ وماحصل من تحرير للتجارة الخارجية ، الا ان ضعف السيطرة على المنافذ التجارية الحدودية من قبل الاجهزة الحكومية وضعف البنى التحتية والخدمات المقدمة فيها يقودنا للقول ان تجربة العراق في مجال المناطق الحرة لا تزال متواضعة من حيث الآثار والنتائج التي حققتها حيث تفيد الاحصاءات المنشورة عن اجمالي المشاريع المقامة في المناطق الثلاث بان عددها لم يتجاوز (١٢٥) مشروعاً (١٠٣) منها ضمن الانشطة التجارية والباقي (٢٢) مشروعا ضمن الانشطة الصناعية والخدمية.

٢. المناطق الاستثمارية في العراق

بعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ وصدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ نصت المادة (٩/سابعاً) منه على " العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء" ويأتي ذلك في سياق الوسائل التي يتم من خلالها العمل على تشجيع الاستثمار ، ولا يجد المتتبع لقوانين الاستثمار في الدول العربية مصطلح يماثل مصطلح" المناطق الاستثمارية الآمنة " الوارد ذكره ضمن قانون الاستثمار العراقي ويبدو ان غاية المشرّع من ذكر كلمة الآمنة هو العمل قدر الامكان على تجاوز المعوقات الامنية التي رافقت مرحلة تشريع القانون والظروف التي كان يمر بها العراق في تلك السنوات وما ترتب على تلك الاوضاع من تخوف المستثمرين العراقيين والاجانب من العمل والاستثمار في العراق وقد شهد العراق في تلك الفترة هجرة رؤوس الاموال العراقية الى الخارج حيث يقدر البعض اجمالي رؤوس الاموال العراقية المهاجرة بـ (٣٠) مليار دولار.

إن أهمية إقامة المناطق الاستثمارية في العراق تأتي من خلال:

– تمثل انطلاقة حقيقية لعمل الشركات الاجنبية في العراق بسبب المخاوف الامنية التي تقف عائقا دون مباشرة الكثير منها حتى الان على الرغم من اصدار اجازات الاستثمار لها ، ومن باشرت منها كانت عبر شريك عراقي ويتم ذلك على حساب نوعية الاداء.

– توفر امكانية اكبر لمراقبة التزام الشركات العاملة فيها بكل الضوابط التي فرضتها القوانين العراقية كشروط البيئة وانظمة العمل عبر الادارة المسؤولة عن المنطقة الاستثمارية سواء كانت عراقية بحتة ام مع شريك اجنبي.

– خلق تجمعات اقتصادية جديدة تتمتع ببنية تحتية متطورة مستقلة الى حد كبير عن البنى التحتية الموجودة حاليا في المدن وذلك لكونها متهالكة وضعيفة الجدوى فضلا عن ان المشاريع الجديدة في اعتمادها على بعض الخدمات الموجودة حاليا ستؤدي الى اضعاف تلك الخدمات كالطاقة الكهربائية وبالتالي فان المناطق الاستثمارية تمثل بيئة اكثر جذبا لتوافر الخدمات والبنى التحتية فيها.

– تقليل الاجراءات البيروقراطية والروتين ومفاصل الفساد الاداري المحتمل فضلا عن تجاوز التأخر الحاصل في بعض الهيئات نتيجة تأخر الموافقات القطاعية وعدم وضوح الصلاحيات بين بعض المؤسسات.

نحن نعتقد اننا اليوم بحاجة الى دراسة متأنية لموضوع اقامة مناطق استثمارية تتميز بالتخصص ومن الممكن ان نبدأ بمنطقة واحدة في محافظة البصرة لوجود الموانئ فيها واقامة هذه المنطقة يمكن ان يكون احد ابرز مفاتيح جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق و نقترح ان يتم انشاء هذه المناطق عبر شركات عالمية متخصصة بهذا الغرض وذلك من خلال قيام الهيئة الوطنية للاستثمار بالتنسيق مع المحافظة ووزارة البلديات والاشغال العامة بتخصيص قطعة أرض فيها بمساحة كبيرة على أن تحدد استعمالات هذه المنطقة وطبيعة المشاريع التي يمكن أن تقام فيها مع ضرورة التزام الدولة بربط خدمات هذه المنطقة مع الخدمات الرئيسة للمحافظة ومن ثم تعلن هذه المنطقة للشركات الأستثمارية الراغبة في استثمارها على أن تقوم بتطوير المنطقة الأستثمارية وتأسس بنيتها التحتية ومن ثم تأجير قطع الأراضي والأبنية للشركات الأستثمارية بعد أن يؤخذ بنظر الاعتبار كلفة البنى التحتية والخدمات التي ستقدمها الشركة للمستثمرين.

إن هذا المقترح لا يعني عدم امكانية قيام عدد من المناطق الاستثمارية في اماكن مختلفة في العراق وهذا يعتمد على دراسة طبيعة الميزة التنافسية للاقتصادات المحلية ونوع المصادر المتوفرة في كل محافظة فضلا عن استقراء الميزة التنافسية للاقتصاد العراقي على المستوى الاقليمي بالمقايسة مع الدول الاخرى وما تتميز به المناطق الاستثمارية التي تملكها وقراءة فرص النجاح الممكنة.

لقد تزايدت في السنوات الاخيرة المنافسة الدولية على صعيد جذب الاستثمارات الاجنبية نظرا لتزايد القناعة بأهمية رؤوس الأموال الدولية ودورها في توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية وتشغيل الايدي العاملة وزيادة الصادرات بالشكل الذي ساهم في تطوير الاقتصادات المستقبلة لها وقد مثلت ظاهرة اقامة المناطق الاستثمارية احد اهم آليات المنافسة المشار اليها اعلاه. ان المناطق الاستثمارية تعد احد اشكال التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادية التي تعود إلى عقود من السنين إلا أن شكل التجمع بدأ يتطور مع مرور الوقت حتى برزت تجارب دولية وعربية استطاعت ان تكون مرتكزا حقيقيا لعملية التنمية الاقتصادية الامر الذي جعل الكثير من الدول الاخرى تقوم بمحاولات مشابهة إلا أن تلك التجارب لم تكن على درجة واحدة من النجاح وقد بينت الدراسات التي اعدت في هذا المجال ان هناك عدداً من المؤشرات التي يمكن اعتمادها في سبيل تحقيق النجاح المطلوب والتي بنيت على اساس تقويم التجارب الدولية. لقد بينت الدراسة ان تجربة التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادي في العراق تعد تجربة حديثة وذلك نظرا للظروف السياسية التي مر بها العراق خلال العقود الاخيرة على الرغم من صدور قانون المناطق الحرة رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة ، الا ان صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يمثل فرصة حقيقية لوضع خطوات اقامة المناطق الاستثمارية موضع التنفيذ وهذا الامر هو احد مهام الهيئة الوطنية للاستثمار ومن الممكن الإفادة من عواقب الازمة المالية وبحث المستثمرين عن اماكن جديدة للاستثمار بتوفير الفرصة المناسبة في العراق من خلال اقامة منطقة استثمارية في محافظة البصرة كتجربة اولى بالتعاون مع احد الشركات العالمية المتخصصة في هذا الجانب.

× أحد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

إن تجربة التركز الجغرافي للانشطة الاقتصادية تعد تجربة حديثة في العراق ويعود السبب في ذلك الى سياسة (ادلجة) البرامج الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية إلى ذلك فان هذه التجربة متمثلة في المناطق الحرة لم تحقق النتائج المرجوة حيث تشير الاحصاءات المتوفرة بان المشاريع فيها لم تتجاوز ١٢٥ مشروعاً بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها، ثمانون بالمئة منها في مجال الانشطة التجارية فيما لاتزال المادة (٩/سابعا) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ التي تنص على اقامة مناطق استثمارية آمنة غير مفعلة.

قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لهذه المناطق من خلال المستثمرين المطورين والمتخصصين في هذا المجال بهدف تنمية وترويج وإدارة هذه المناطق، وكذلك تقديم جميع الخدمات الإدارية واللوجستية للمشروعات المقامة داخل المنطقة وفقاً لسياسة الدولة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية المتكاملة بمحافظات مصر وخاصة الصعيد.

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

تداعيات قرار تقليص مفردات البطاقة التموينية

تذمر شعبي كبير.. واقتصاديون يعدونه تهديداً للأمن الغذائي

تحقيق / علاء التميمي

شكلت البطاقة التموينية الملمح الأبرز لتحقيق الأمن الغذائي ووقاية الاسرة العراقية من شبح (الفقر) جراء تراجع أداء النشاط الاقتصادي بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة قبل عام ٢٠٠٣ ومارافقها من عقوبات اقتصادية وانحسار دور القطاع النفطي في ادامة زخم النشاطات الاقتصادية الاخرى . وبعد عام ٢٠٠٣ تعرض مشهد البطاقة التموينية للارتباك جراء فشل وزارة التجارة في التعامل مع آليات التوزيع والاستيراد لمفردات البطاقة التموينية ومارافق ذلك من حالات للفساد الاداري والمالي ، بحيث غدت البطاقة التموينية ترقيعية لم تصل مفرداتها الى المستهلك كاملة طوال الأعوام السبعة الماضية ، وصولاً الى القرار الحكومي الاخير القاضي بتقليص مفرداتها في ظل مستويات الفقر التي جاوزت حاجز السبعة ملايين شخص بحسب احصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

(المدى الاقتصادي) ناقشت اسباب هذا القرار وتداعياته المحتملة وتأثيراته على المستوى المعيشي للعائلة العراقية :

تقليص المواد الغذائية لا مبرر له

×المواطن حسن عبد الله من مدينة الشعب في بغداد يقول:"ان البطاقة التموينية تعد العمود الفقري للعائلة العراقية وتقليصها يمثل بداية المجهول لها لاسيما تلك التي لاتملك مصدر رزق ثابتاً" ، حيث لايمكن تصوركيف سيكون حال العوائل الفقيرة التي تعتمد على مفردات البطاقة رغم شحتها ، هذا فضلاً عن النتائج الخطيرة المحتملة في المستقبل ، فلو تريثت الحكومة بهذا الامر في الوقت لكان افضل بكثير من هذه الخطوة التي لم تكن موفقة"على حد قوله .

وشدد على ضرورة ان تجد الحكومة بدائل اخرى إذا ما اصرت على تقليص المواد الغذائية في البطاقة كدفع مبالغ تعويض مالية جيدة بدل المواد العينية"وأضاف:"ان هذا التقليص لامبرر له ولا نعلم لماذا تصر الحكومة على ذلك رغم ان الاقتصاد العراقي اصبح اقوى من اي وقت مضى"

×فيما رأى محمد خليل ابراهيم "صاحب مخبز" من حي سبع البور"ان تقليص البطاقة التموينية الى خمس مواد كارثة بالنسبة للمواطن كونه اعتمد عليها خاصة في الاونة الاخيرة بسبب غلاء المواد الغذائية الضرورية كالطحين والدهن والسكر والشاي والمنظفات".

وعد التصريحات بشأن الغاء البطاقة اوتقليصها بمثابة عملية تخويف المواطن تمهيداً لادخاله في مستوى معيشي متردٍ داعيا الحكومة لاعادة النظر بقرار تقليصها لأن نتائج ذلك له عواقب كبيرة"واوضح قد لاتصدقون باني اعرف عوائل لادخل لها في الشهروتعتمد على المواد الغذائية في غذائهم اين يذهب هؤلاء ومن دون شك سيلتحقون بقوافل الفقراء" واشار الى ان"حياة الفقر لايشعر بها الا من عاشها وعرفها عن قرب"

×عمران كاظم دلي من حي الحسينية:"كل شيء اصبح بالعكس في هذا الوقت فنحن كنا نتوقع زيادة في الحصة لكن في الواقع الحكومة قلصت المواد الى خمس مواد وهذا عكس التوقعات".

ودعا الحكومة الى الغاء البطاقة لانها سوف تستريح من همها ومن همّ الفساد الذي تدعي بانه السبب الرئيس لرداءة الحصة وبصراحة نحن اصبحنا في حيرة من امرنا فالحكومة تقول شيء والواقع شيء اخر"وتابع:"تقول الحكومة تريد تحسين الحصة في حين نرى عكس ذلكط فالحصة رديئة جدا ونوعيتها سيئة للغاية وربما بعضها يسبب تداعيات صحية".

نتائج سلبية

×من جهته اكد سعدون عزيز ناظم(مدرس) من حي المعالف:"ان البطاقة التموينية لها اهمية كبيرة بالنسبة للمواطن وسط هذا الغلاء الذي يشهده السوق وان قرار إلغائها يجب ان يكون مدروسا وبعيدا عن التجاذبات السياسية"موضحا"ان وضع المواطن بات لايحتمل مثل هذه القرارات التي تزيده فقراً ، فهو يعاني بالاصل من مشاكل اقتصادية كثيرة كالبطالة وسوءالخدمات وشحة الكهرباء والماء"وأضاف:"اذ اصرت الحكومة على قرارها المذكور ستكون له نتائج سلبية بالتاكيد حاليا وفي المستقبل"ولفت الى ان"بعض المسؤولين يعيشون في واد والمواطن في واد اخر فهم يصدرون القرارات من دون دراسة وتمحيص مما يؤدي ذلك الى وقوع اخطاء كبيرة"وتابع:"فهؤلاء المسؤولون يعيشون حياة مرفهة ولا تخطر بباله حجم الحصة الغذائية وربما لم يستلمها في حياته وحين يريد اصدار قرار يعتمد على بعض المستشارين الذين هم المسؤولون أنفسهم يعيشون حياة مرفهة".

×واشارصادق حسين راهي(كاسب):"ان قرار الغاء البطاقة التموينية من دون بدائل سيكون قراراً ضد المواطن لان ذلك سيحرمه من حقه المشروع ولكن اذ اعطت الحكومة مبالغ مالية له فهذا لاباس به"واضاف:"ان المبالغ المالية قد لاتكفي لكن افضل من لاشيء"واستغرب من تقليص المواد الغذائية الى خمس مواد لاسيما وان المواطن يعيش حالة من البؤس والفقر".

وقال:"انا عامل بناء في الاسبوع الواحد احصل على

> **اشارصادق حسين راهي(كاسب):"ان قرار الغاء البطاقة التموينية من دون بدائل سيكون قراراً ضد المواطن لان ذلك سيحرمه من حقه المشروع ولكن اذ اعطت الحكومة مبالغ مالية له فهذا لاباس به"واضاف:"ان المبالغ المالية قد لاتكفي لكن افضل من لاشيء"واستغرب من تقليص المواد الغذائية الى خمس مواد لاسيما وان المواطن يعيش حالة من البؤس والفقر" .**

يوم واحد للعمل بخمسة عشر ديناراً فماذا افعل بها هل فكر المسؤول بذلك وهل فكربتقليص حصتي الغذائية الى خمسة مواد ماذا افعل بها"؟

حصة اليوم والامس

×وأبدى وليد خالد من حي بغداد الجديدة استغرابه من هذا القرار قائلا:"قد لا تتصورون حجم الاستغراب الذي اجتاح العديد من الاسر لان تقليص المواد لامبرر له فالحكومة لديها ايردات كبيرة ومصادر اخرى غير النفط مثل السياحة والضرائب وهي لاتحتاج الى تقليص البطاقة"وقارن بين" حصة الامس وحصة اليوم"مضيفاً:"ان حصة ماقبل عام ٢٠٠٣ لايمكن مقارنتها مع حصة اليوم فقد كانت توزع بانتظام ودقة متناهية اضافة الى كثرة موادها اما اليوم بالكاد تستلم مادة او مادتين في الشهر مشيرا الى ان"ارتفاع المواد الغذائية في السوق يشكل هاجسا كبيرا للمواطن فانا مثلا لااستطيع شراء كيلو عدس او سكر من السوق لغلائه بسبب عدم وجود رقابة من الحكومة على الاسعار وبالتالي سيكون الفقير ضحية لذلك" .

وبينما نحن على وشك انتهاء حديثنا مع وليد خالد تدخل بائع شاي بالقرب منه حيث قال :"الحكومة مشغولة بنفسها لكن حين يقررون قراراً ليس فيه فائدة تهتم الحكومة به" مبيناً ان"تقليص الحصة قررته الحكومة من دون دراية لتأثيراته الاقتصادية والمعيشية .

المواطنون يفضلون(الحصة)على الدفع النقدي :

بعد هذه الجولة الميدانية توجهنا الى الجهاز المركزي للاحصاء التابع الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي من اجل الحصول على معلومات اكثر دقة عن هذا الموضوع لكن فوجئنا بان الجهاز ليس لديه مسوحات او معلومات بشأن تقليص البطاقة التموينية الى خمس مواد لكن مديرةعام الشؤون الفنية في الجهاز ثناء عباس سلمان أوضحت لنا ان اخر المسوحات التي اجراها الجهاز بشأن البطاقة التموينية قائلة:" ان الجهاز ليس لديه مسوحات بخصوص تقليص البطاقة الى خمسة مواد لكن اخر المسوحات اظهرت بان اغلب المواطنين يفضلون البطاقة التموينية رغم مساوئهاعلى دفع المبالغ المالية"وأوضحت"لدينا استطلاعات ومسوحات بخصوص التعويض المالي بدل المواد العينية في البطاقة بشكل دقيق"مضيفة"ان المسح اظهران اغلب الاسر تفضل المواد الغذائية بدل المبالغ النقدية وبنسبة ٩٥ بالمئة في حين ٥ بالمئة يفضلون المبالغ المالية على المواد الغذائية"وأضافت:"ان الجهاز نفذ استطلاعا للرأي بشأن تفضيل تسلم المبالغ النقدية بدل المواد الغذائية وشمل المسح(٩٤٠٨)اسرة في جميع المحافظات بضمنها كردستان وبواقع(٥٠٤)اسرة في كل محافظة عدا بغداد" واشارت الى انه على الرغم من السلبيات في نظام التوزيع المواد الغذائية الا ان الاسر تفضل استلام المواد الغذائية بدل البدل النقدي لعدم ثقتها بثبات الاسعارحيث ان شحة المواد في السوق وغيرها تعد من المخاوف التي تراود المواطن"مبينة"ان الهدف من تقليص البطاقة التموينية هو تحسين نوعية المواد التي فيها اضافة الى تزويدها للمواطنين الذين يحتاجونها فعلا"ورأت"ان تقليص المواد يقع ضمن خطة للحد من حالة الفقروليس الهدف منها التمهيد لالغاء البطاقة التموينية"وتوقعت سلمان ان تتحسن نوعية المواد في البطاقة خلال الفترة المقبلة وهناك دراسات ومسوحات بشان ذلك"ودعت الى الحكومة الى الاخذ بالمسوحات التي يجريها الجهاز لانها سوف تساعدها على تنفيذ أي مشروع او قرار تتخذه" .

المواطن قلق بشأن أمنه الغذائي

×واكد الدكتورخالد العضاض(خبير اقتصادي):"ان قرارتقليص البطاقة البطاقة التموينية جاء في وقت غير مناسب حتى لو كانت له دوافع اقتصادية لان المواطن سوف يشعر بالقلق تجاه امنه الغذائي"واوضح العضاض:"ان نتائج هذا القرارمضاعفة هموم المواطن الذي بات يتعرض للفقر شيئا فشيئا من دون ان تجد الحكومة الحلول الناجعة للحد من ذلك"ورأى"ان يعاد النظر في هذا القرارولو لفترة اخرى وبعد ان يتحسن دخل المواطن فحاليا يعاني هذا المواطن من هموم لا تعد ولا تحصى"وأضاف ان مفردات البطاقة لم تسجل تحسناً رغم تخصيص أموال كبيرة لها في ظل أرتفاع اسعار المواد الغذائية ، وان الاسعار سترتفع مع زيادة الطلب عليها بسبب تراجع الانتاج الزراعي والاعتماد على المستورد" واوضح"ان الحكومة تتمكن الان من توفير مفردات البطاقة التموينية بسبب السيولة النقدية الكبيرة لديها لكن ربما في الاعوام المقبلة قد لا تتمكن من توفير هذه المفردات"ودعا الحكومة الى تقييم هذه الخطوة وفق اسس دقيقة من اجل انجاح مشاريعها الستراتيجية التي تصب في مصلحة المواطن" .

قرار صائب

×من جهته رأى الدكتور طارق الطائي المستشار في مجلس النواب"ان تقليص البطاقة الى خمس مواد قد يكون في مصلحة المواطن لان الحكومة تضع في اهدافها خدمته رغم مساوئ اي قرار تتخذه"وتابع"ان حصر البطاقة التموينية بالفئات التي تحتاجها وتقليصها من اجل تحسينها هو قرار صائب لكن البعض اعترض عليه لانه حرم فئات اخرى والنتيجة التى نراها من ذلك ان الحكومة تعي ما تفعل لكن البعض لايدرك ذلك الامستقبلا"لافتاً الى ان "الحكومة خصصت اموالاً هائلة لتوفير البطاقة التموينية خلال الخمسة اعوام الماضية"مستدركا"ان المواد في البطاقة يشكو منها المواطن وهي فعلا رديئة رغم صرف اموال طائلة عليها لكن تقليصها الى خمس مواد قد يحسنها خلال الفترة المقبلة"مشيرا الى ان"هناك دراسات وبحوث ومسوحات بشأن تطوير البطاقة التموينية وايصالها الى الفئات التي تحتاجها" .

قرار غير مسؤول

×وأبدى عدنان الاسدي"خبير مالي واقتصادي" استغرابه قائلا:"ان هذا القرار غيرمسؤول لانه لايخدم مصلحة المواطن الذي يعاني من الحرمان والاحباط واليأس"واضاف:"كان الأجدى بالحكومة ان تدعم البطاقة ولا تقلصها لان المواطن يعيش أياماً صعبة .

ورجح الاسدي"ان تتضاعف هموم المواطن الى الأسوأ فالكلام الذي نسمعه بشأن تحسين البطاقة التموينية مجرد هراء ولا اساس له من الصحة" وتابع"لو استثمرت هذه الاموال التي تصرف على البطاقة التموينية لدعم القطاع الزراعي لتمكنت الحكومة من توفير الكثيرمن مفردات البطاقة بالاعتماد على المنتوج المحلي واعرب الاسدي عن"قلقه بشأن وضع المواطن العراق المعيشي بعد ان تتم عملية التقليص والتي ربما بدأت"وتساءل"هل من المعقول ان تصرف المليارات من الدنانير على مواد البطاقة التموينية والمواطن لايحصل على سوى مواد رديئة تثير السخرية فمثلا الشاي الذي يأتي في الحصة اسوأ شاي في العالم إذاً اين تحسين مفردات البطاقة التموينية كما يبرر البعض"؟.

تزايد حالات الفقر

×اما الدكتور عصام الجلبي(خبير اقتصادي) قال"ان الامن الغذائي للاسرة العراقية بات مهددا بعد القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تقليص المواد الغذائية الى خمس مواد"واصفا القرار"بانه لامبرر له"مضيفاً:"ان عوائل عراقية كثيرة تشكو من الفقر المدقع وتتطالب الحكومة بزيادة دخلها لانها على حافة خطر هذا الفقر لكنها فوجئت بان الحكومة فعلت عكس ذلك وهذا شيء غير متوقع"وتابع"بان أسراً عدة تأتي لمنظمة حقوق الانسان من اجل مساعدتها وخاصة بالمواد الغذائية وهذا دليل على ان المواطن لايحصل على المواد التي تكفيه من الحصة فكيف يمكن تصورتقليص المواد الى خمس فقط"واشار الى ان"بعض المسؤولين عندما يتخذون قرارا لايفكرون بعواقبه كما يحصل مع تقليص البطاقة" لافتا أن "هناك تقارير عدة رفعت الى مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بشأن تزايد حالات الفقر في المجتمع العراقي لكن للاسف لم يتخذ اي اجراء بشان ذلك" . وأوضح بأنه على الحكومة وضع دراسة ستراتيجية بشان الحد من الفقر من خلال دعم البطاقة التموينية بدلاً من تقليصها ولو رأينا حجم التقارير الصحفية والتي تصدر من منظمات حقوق انسان دولية ومحلية لراينا ان الفقر اصبحت نسبته عالية جدا ولايمكن التخلص منه الا بتضافر الجهود من جميع الجهات".

قرار سياسي

وصف معاون مدير عام الشركة العامة للمواد الغذائية سعد فارس عباس القرار الذي اتخته الحكومة بشان هذا التقليص بانه سياسي ولاعلاقة لوزارة التجارة به واضاف:"بان القرار صادر من مجلس الوزراء وصادق عليه مجلس النواب واقر بالموازنة العامة ووزارة التجارة تنفذه فقط"موضحا"بان التقليص يهدف الى تحسين نوعية مفردات البطاقة التموينية من حيث النوعية والمواطن كما اعتقد قد لمس هذه في الاونة الاخيرة لاسيما في مادة الحليب المستورد الذي يعد من افضل النوعيات"وتابع"ان الشركة تؤكد على النوعية حيث ان اي مادة يتم فحصها قبل توزيعها على المواطن" وأوضح عباس"ان تقليص المواد الى خمس مواد سوف يؤثر على العوائل الفقيرة وغير الفقيرة لان المواد قليلة ولا تكفي"واشار الى ان"الشركة مستعدة الى توزيع اي كمية في حال اصدار قرار بشان ذلك لان وزارة التجارة جهة تنفيذية"وعن اسباب تقيص المواد الغذائية اكد ان"لاعلم له بذلك"وهكذا انتهت جولتنا من دون ان نجد الاسباب الحقيقية وراء هذا التقليص بالرغم من اعتراض اغلب المواطنين عليه واستغراب الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين وعدم معرفة المسؤولين به ..فعلا ان قرار تقليص المواد يدخل في دائرة الغموض ويحتاج الى مسؤول في مجلس الوزراء ليوضح للجميع اسباب اصدار هذا القرار الذي سيكون له نتائج مجهولة على العوائل العراقية.

> **اكد الدكتورخالد العضاض(خبير اقتصادي):"ان قرارتقليص البطاقة البطاقة التموينية جاء في وقت غير مناسب حتى لو كانت له دوافع اقتصادية لان المواطن سوف يشعر بالقلق تجاه امنه الغذائي"واوضح العضاض:"ان نتائج هذا القرارمضاعفة هموم المواطن الذي بات يتعرض للفقر شيئا فشيئا من دون ان تجد الحكومة الحلول الناجعة للحد من ذلك"**

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

الصناعات الكبيرة

حاضنات للصناعات الصغيرة والمتوسطة

د. حسن فياض×

الحاضنات مشروع تنموي يعمل على تشجيع ودعم مبادرات الشباب من اصحاب الافكار الابداعية والمحتاجين للموارد المالية والخبرة العالمية لتحقيق مشاريعهم وافكارهم الابداعية في مجالات مختلفة ومتعددة .والحاضنة مشتقة من حضانة ورعاية الاطفال حتى يتمكنوا من الاعتماد على الذات.

ولايكون الهدف من الحاضنة الربح فقط انما الهدف الاستفادة من الكوادر البشرية ونقل وتطوير التكنولوجيا المستوردة وتعزيز تطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية التنمية.

الخدمات التي تقدمها الحاضنات

من خلال فترة الحضانة يتم حصول المبدعين على مكان العمل وخدمات استشارية وفنية وادارية وانتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولاً الى تاسيس شركة والبدء بالانتاج خلال فترة زمنية محددة .وعادة ما تكون مدة الإقامة في الحاضنة من ٢-٣ سنوات بعدها يتم الانتقال الى موقع بديل دائم .

الاطار القانوني للحاضنات:

- حاضنات مملوكة للدولة/بتشجيع وتمويل حكومي للحاضنات التي تحتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية.

- حاضنات مملوكة للشركات الكبرى/ وهي حاضنات مقامة من قبل عدد من الشركات الكبرى بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة التي تنفذ بالتعاون مع الشركات الكبيرة.

- حاضنات قطاع خاص / وهي حاضنات استثمارية تعتمد اساسا على الربح من خلال تقديم الخدمات المالية خاصة للمشروعات ذات المخاطر العالية.

انتشار الحاضنات عالمياً:

التجربة الاولى للحاضنات تمت في بداية الثمانينيات في الولايات المتحدة الامريكية وعلى وجه التحديد عام ١٩٨٤ من خلال الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة التي قامت باعداد برنامج اقامة الحاضنات وتنمية اعدادها حتى وصل عدد الحاضنات الامريكية الى نحو ٩٥٠ حاضنة يليها (الصين ٤٦٥ حاضنة و٢٠٠ حاضنة في فرنسا و١٠٠ حاضنة في بريطانيا ونحو ٢٠٠ حاضنة في المانيا و٢١ حاضنة في مصر حيث تعد التجربة المصرية هي الاولى على مستوى الدول العربية .

مقترح الحاضنات في العراق

برغم انتشار فكرة الحاضنات عالمياً لكن لم نسمع عن انشاء حاضنة واحدة في العراق وربما يرجع ذلك الى النظام الاقتصادي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة والتركيز على القطاع العام في عمليات التنمية .وهذا مادفع الباحث الى طرح هذا الموضوع المهم كفكرة أولية على طريق المناقشة والتنفيذ في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الاقتصاد الحر الذي يعتمد بالدرجة الاولى على المبادرات والافكار الفردية التي تحتاج الى من يرعاها ويعمل على تنميتها وفق اسس علمية صحيحة.

والفكرة المطروحة في هذا المجال هي :

إعادة هيكلة الشركات العامة الكبيرة من خلال إقامة عدد من الحاضنات في هذه الشركات غير القادرة على المنافسة في السوق المحلية وعدم جدوى اعادة هيكلتها من خلال برامج الخصخصة نتيجة التقادم والتخلف التكنولوجي وذلك من خلال إعادة استخدام البنية الاساسية لهذه الشركات في مصانع وورش ومبانٍ ووحدات إدارية وتحويل هذه الشركات الى حاضنات مشروعات صغيرة ومتوسطة لما تمتلكه من مساحات شاسعة من الاراضي والمباني وتحويلها من خلال استثمارات صغيرة الى وحدات ادارية وانتاجية يتم اعادة تأجيرها الى الأفراد لإقامة مشروعات صغيرة ذات تكنولوجيا جديدة ويفضل ان تكون في القطاع الإنتاجي نفسه للشركة الأصلية، بهدف الاستفادة من الشركات العامة القديمة وتحويلها الى مواقع انتاج متطورة خاصة وان المواقع الصناعية اصبحت من المقومات الاساسية للتنمية الصناعية. فعلى سبيل المثال الشركة العامة لمنتوجات الالبان تمتلك مساحات واسعة ممكن تحويلها الى مواقع لاقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة في مجال صناعة الالبان بافكار وتكنولوجيا حديثة وكذلك الشركة العامة للصناعات الجلدية تحويلها الى مواقع لمشاريع انتاج الصناعات الجلدية والشركة العامة للتبوغ والسكاير والشركة العامة للالبسة الجاهزة والشركة العامة للصناعات القطنية... الخ وهذا يتطلب من ادارات هذه الشركات دعوة واستقبال المفكرين والمبدعين واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمناقشة مقترحاتهم وتقديم المساعدات لهم خاصة الفنية وتخصيص الموقع على ضوء حجم المشروع بحيث تتحول هذه الشركات الى مجمعات صناعية متخصصة كمجمع لصناعة الالبان ومجمع للصناعات الجلدية ومجمع للصناعات النسيجية ...بدلاً من تحويل المساحات التي تمتلكها هذه الشركات الى مشاريع خدمية ليس لها علاقة بالتنمية الصناعية ذات الموقع الستراتيجي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

ويأمل الباحث من اصحاب القرار تبني الفكرة لوضع آليات التنفيذ.

برغم انتشار فكرة الحاضنات عالمياً لكن لم نسمع عن انشاء حاضنة واحدة في العراق وربما يرجع ذلك الى النظام الاقتصادي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة والتركيز على القطاع العام في عمليات التنمية .وهذا مادفع الباحث الى طرح هذا الموضوع المهم كفكرة أولية على طريق المناقشة والتنفيذ في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الاقتصاد الحر الذي يعتمد بالدرجة الاولى على المبادرات والافكار الفردية التي تحتاج الى من يرعاها ويعمل على تنميتها وفق اسس علمية صحيحة.

× خبير اقتصادي وصناعي / وزارة الصناعة والمعادن

سبل النهوض بالقطاع التجاري

إزاء ما تقدم لابد من اعادة النظر بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي والعودة بالتجارة الى نصابها الطبيعي المتمثل بقواعد الاستيراد بتحويل خارجي وتصنيف المستوردين من التجارة وفق تخصصاتهم مايسهم في جعل التجارة في خدمة الاقتصاد بدلا من كونها معول هدم عبر عمليات الهدر وتهريب العملة وغسل الاموال اذ من المفترض توظيف الاموال التي تتعرض للهدر في عمليات تحسين الاداء الاقتصادي الوطني

يعد الاقتصاد الدعامة الرئيسة والعمود الفقري للكيان السياسي ،بازدهاره تنمو مفاصل الحياة وتترسخ اسس الكيان والعكس صحيح فالاقتصاد العراقي الذي مر ولايزال بمرحلة الفوضى والانهيار الاقتصادي بحاجة الى أسس سليمة تكون مرتكزات التصحيح والنهوض عبر اجراءات واصلاحات ذات شقين: تشريعي يتضمن سن عدد من القوانين الحديثة التي تواكب عملية الانتقال من نظام رأسمالية الدولة الى ما يعرف باقتصاد السوق او الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه القطاع الخاص دوراً اساسياً في توجيه مفاصل الاقتصاد الوطني، اما الشق الثاني من الاصلاحات، (إجرائي)، فيتمثل بجملة اجراءات تسهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني عبر تخليصة من حالة الفوضى وسوء الاداء ولابد من نظرة فاحصة على التجارة التي تمثل دعامة اساسية من دعائم الاقتصاد الوطني إذ نحت صوب الفوضى والهدر ابتداء من سني الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي صعودا إلى أيامنا الراهنة إذا كان لقانون الاستيراد من دون تحويل خارجي اثر بالغ في حالة التراجع والنكوص التي شابت وتشوب عمل قطاع التجارة فبعد ان كانت التجارة محكومة بقواعد وأسس وضوابط وتمارس من قبل تجار مترفين متخصصين تحولت الى مهنة يمارسها من يشاء دون ضوابط وتخصص، اذ الخبرة والتخصص والتحسب لمضار تجاوز الاسس والضوابط السليمة التي تنعكس سلبا على قطاع الصناعة الوطنية التي تشهد مرحلة الاضمحلال جراء استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي وسياسي الاغراق السلعي التي تكتنفها فوضى وهدر حد غسيل الاموال إذا نمحى الوجه الحقيقي للتجارة الوطنية وطفت على السطح طبقة جديدة من التجارة الذين لايفقهون قانوناً تجارياً واحداً ماعدا النهم الشديد قي الحصول على اكبر قدر ممكن من الاموال والأرباح في اقصر فترة زمنية ممكنة ضاربين عرض الجدار مصلحة المستهلك ونوعية البضاعة المستوردة والعمر التشغيلي لها الى جانب ايقاع اضرار فادحة بالاقتصاد الوطني المنهك عبر هدر أموال طائلة في أستيراد بضائع رديئة النوعية باثمان بخسة نجم عنها اغلاق الاف المصانع والورش وتسريح العاملين فيها ما اضاف لظاهرة البطالة المستشرية بعداً آخر تمثل باضافة اعداد كبيرة من العمالة الماهرة وغير الماهرة الى اعداد العمالة العاطلة التي تجاوزت حاجز الـ ٥٠٪من مجمل اعداد القادرين على العمل،كما ان النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين والتي ظلت مكبوتة لسنين طوال تسهم في تفاقم ظاهرة الفوضى التي تعم التجارة جراء تركيز التجارة على استيراد سلع واطئة الكلفة مستغلين انخفاض المستوى المعيشي لاغلب العراقيين ماينعكس سلبا على جودة تلك السلع اذ ان تلاشي حلقات الرقابة المتمثلة بالرقابة التجارية والصحية واجهزة التقييس والسيطرة النوعية ساهم هو الاخر بقسط كبير في حالة الفوضى والهدر التي تعم التجارة، فالمعروف عن اجهزة الرقابة وجودها المركزي في المنافذ الحدودية ليتسنى لها القيام بأعمال الرقابة بأنواعها على المستوردات من السلع وهذا ما معمول به في دول الاقليم ودول العالم الآخر، أما منافذنا الحدودية فالى جانب افتقارها الى عناصر الرقابة فهي تمثل بؤراً للفساد المالي والاداري باوضع صورة وتتعامل مع التجاربمختلف انواع الطرق الملتوية كالرشا والإتاوات والابتزاز ما دفع كم كبير من التجارالى استيراد سلع تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري خصوصاً اللحوم والمعلبات والمواد الغذائية الاخرى، إذ تحتوي تلك المواد المستوردة على تراكيب سمية عالية ومواد مسرطنة تشكل خطورة عالية على الصحة العامة جراء الحاقها افدح الاضرار بصحة المواطنين حد الوفاة هذا الى جانب غياب الرادع القانوني المتمثل بمقاضاة التجارالذين يوقعون أضراراً بالاقتصاد الوطني والصحة العامة يضاف الى ذلك تاثير الاعلان التجاري على المستهلك في توجيه سلوكه صوب المزيد من الاستهلاك كل تلك العوامل جعلت من الصناعة الوطنية تدخل طور التلاشي والاضمحلال رغم المكانة الرفيعة التي حازتها بين قطاعات الصناعة في دول الاقليم وفي ذلك خسائر مركبة تطال الاقتصاد الوطني والافراد والمجتمع اذ ان تلاشي قطاع الصناعة الوطنية يضيف اعباء أخرى إلى الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد الوطني المتمثلة بالمديونية الخارجية وتراجع الاداء وحالات الفساد المالي والاداري وتصاعد وتائر الاعتماد على الموارد النفطية بنسبة وصلت حد٩٤٪من مجمل الدخل القومي ما يعد خطرا شاخصا يهدد الدخل الوطني في حال تراجع الانتاج النفطي اوتوقف الصادرات النفطية.

وإزاء ما تقدم لابد من اعادة النظر بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي والعودة بالتجارة الى نصابها الطبيعي المتمثل بقواعد الاستيراد بتحويل خارجي وتصنيف المستوردين من التجارة وفق تخصصاتهم مايسهم في جعل التجارة في خدمة الاقتصاد بدلا من كونها معول هدم عبر عمليات الهدر وتهريب العملة وغسل الاموال اذ من المفترض توظيف الاموال التي تتعرض للهدر في عمليات تحسين الاداء الاقتصادي الوطني والتي تمثل اعادة الحياة للقطاع الصناعي الوطني احد مرتكزاتها بعيداً عن سياسات الاغراق السلعي وتدويرأنظمة الحماية الكمركية التي تسهم في لعب دور فاعل في حماية الاقتصاد الوطني الذي تزدهر مفاصل الحياة الاخرى بازدهاره.

الإصلاحات الاقتصادية ركيزة التنمية

الاقتصاد العراقي الذي عانى ويعاني من مشاكل متعددة تتمثل بمديونية خارجية كبيرة موروثة عن السلطة البائدة وكم كبير من مطالب التعويضات غير المحددة (مفتوحة النهايات) موروثة هي الأخرى إلى جانب مشاكل التضخم النقدي التي تلقي بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي وحركة المجتمع وضعف الاداء الاقتصادي (تباطؤ النشاط الاقتصادي) وحالات الهدر والفساد المالي والاداري وعدم تبلور مرحلة الانتقال من نظام رأسمالية الدولة إلى نظام اقتصاد السوق الذي يحتاج الى تخطيط وتصورات وجهود مضنية بحاجة المشاكل والاعباء والآفاق المستقبلية المنتظرة وتجاوز حالة الاعتماد بشكل كامل على موارد النفط إلى مرحلة تعدد الركائز الاقتصادية المتمثلة ببناء قواعد زراعية وصناعية وتجارية وسياحية رصينة تساهم في تعدد الموارد وتنويعها بعد تجاوز مرحلة التخريب التي تستهدف ايقاف عملية اعادة الاعمار والتنمية والمجرى الطبيعي للعملية السياسية التي يتوقف على بنائها ونجاحها مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ومديات التناغم فيما بينها ومع الاقتصاديات الاقليمية والدولية لابد من إعادة النظر بكم من التشريعات والقرارات والممارسات التي تركد آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي كقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي والذي نجمت عنه فوضى عارمة اجتاحت الوسط التجاري ادت الى هدر كبير وتسرب مبالغ طائلة الى الخارج على شكل تهريب او تنظيف اموال او اغراق الاسواق المحلية بشكل استباحة لامثيل لها باشكال وانواع من السلع الرديئة واطئة الكلفة التي لا يبغي المستوردون من تداولها سوى الربح الكبيروالسريع بعيداًعن الجودة والملائمة والصلاحية ومن دون فحوصات فنية وصحية اصولية ومن دون رسوم وكمارك وضرائب وغير ذلك من شروط العمل التجاري المتعارف عليها دوليا بشكل ترك بصمات واضحة على حركة الصناعة المحلية التي تقلصت بشكل كبير جراء عدم المقدرة على مجاراة الصناعة الاجنبية وافتقاد الدعم وتراكم المشاكل والعقبات جراء سني الحصار والأوضاع الأمنية غير المستقرة وهذا الحال يوجب الغاء قرار الاستيراد من دون تحويل خارجي بشكل سريع كما لهذا القرار من مساوئ خصوصاً استمرار لفترة طويلة اضرت بالاقتصاد العراقي والعودة الى القانون التجاري الطبيعي (قانون الاستيراد بتحويل خارجي) والذي سيضع الامور التجارية في نصابها ويحد من حالات الفوضى والهدر والسلوك الخاطئ مما سيتولد عنه تحديد اعداد المستوردين ونوع وكم مستورداتهم وفق تخصص تجاري يعتمد صيغة التعامل المصرفي (فتح الاعتماد)المستندي لضمان رصانة العملية التجارية بعيداًعن عمليات تهريب وتنظيف الاموال الى جانب فرض رسوم كمركية كبيرة على التبوغ والسكائر والمشروبات الروحية والمكونات التي تدخل في صناعتها والسلع التي ينجم عن استهلاكها ضرر صحي واجتماعي بالمواطن للحد من استهلاكها الى جانب توجيه الدخل المتأتي من تلك الرسوم الى الاستثمار او للصرف على تحسين الخدمات العامة ولابد من دعم ومساندة غير اعتيادية توجه صوب اعادة الحياة لقطاع الصناعة المحلية وتمكينها من منافسة الصناعة الاجنبية واعتماد انشاء هياكل حكومية وغير حكومية تخصص لهذا الغرض فالاعتماد على الاستيراد بشكل متصاعد ينطوي على اخطار كبيرة تطال قطاعات الزراعة والانتاج الحيواني والصناعي واستمرار الحال على هذا المنوال سيؤدي الى اضمحلال تلك القطاعات بشكل كامل وبما ان الانتاج الزراعي والحيواني على درجة كبيرة من الاهمية سيكون تراجعهما تهديداً جدياً وخطيراً للأمن الغذائي الذي تسعى المجتمعات لتأمينة بشكل دؤوب كونه يمثل عصب الحياة اوقات السلم والحرب لذلك يعد تجنيد الطاقات والامكانات المادية والفنية والتقنية ضرورة لامناص منها للتخلص من حال التخلف والتراجع ووضع الزراعة والانتاج الحيواني في مسارهما الصحيح توطئة لقطع اشواط التقدم صوب الاكتفاء الذاتي الذي يعد القصوى.. في الوقت الراهن تتحول الى مرحلة مستقبلية نحو تصدير الحاصلات الزراعية والانتاج الحيواني لابد من اعادة الاعتبار لقطاع الصناعة الوطنية الذي يتميز بالعراقة فهذا القطاع تركز بتصدير نوعيات جيدة من المصنوعات الوطنية اواسط القرن المنصرم صعوداً الى سبعينيات القرن المذكور الذي شهدت سنينه الأخيرة وأوائل الثمانينيات تراجعاً كبيراً في نوع وكم الانتاج انعكس على سوق الصادرات العراقية بشكل سلبي وما ان حل القرن الحالي إلا وتحولت اغلب المصانع الى ورش او مصانع صغيرة الى جانب توقف كم كبير منها عن الانتاج جراء الحصار الاقتصادي وماجره من تبعات اقتصادية مدمرة طالت اوجه الانشطة الحياتية العراقية المختلفة بضمنها قطاع الصناعة لذلك لابد من اعادة الوجه المشرق لهذا القطاع الحيوي عبر تشريعات تدعم صيرورته وازدهاره تتمثل بسياسة الحياة بدلاً عن سياسة الاغراق المتبعة حاليا والتي نجم عنها اغراق الاسواق بالسلع الرديئة من دون ضوابط تحمي الصناعة العراقية التي تنحو نحو الاضمحلال اذا ما استمرت الحال على هذا المنوال، فالتجارة الحرة لا تعني إلغاء دور الصناعة فتحديث الانظمة والتشريعات مستمر في مختلف دول العالم لحماية صناعاتها من ضغوط الصناعات المنافسة هذا الى جانب خطط الاصلاح الأداري والمالي ومكافحة الفساد الأداري والمالي وتحديث بنى المؤسسات والهياكل الأدارية والمالية والمصرفية بشقيها الحكومية والأهلية وإدخال طرق العمل الحديث والإفادة من معطيات التقدم العلمي والتقني لصالح انجاز المهام بفترة زمنية قياسية مع اختصار الكلفة التخلص من الهدر والضياع الى جانب تحديث تشريعات الكمارك والمكوس وخطط الاصلاح الضريبي بشكل يتيح حرية الحركة والتطور لرأس المال الوطني وتوفير الحماية اللازمة له في حال المنافسة مع رأس المال الاجنبي (الاستثمارات الخارجية)يتخلص الهدف النهائي بايجاد اقتصاد فاعل ومؤثر يصب في خدمة الفرد والمجتمع.

الاقتصاد العراقي الذي عانى ويعاني من مشاكل متعددة تتمثل بمديونية خارجية كبيرة موروثة عن السلطة البائدة وكم كبير من مطالب التعويضات غير المحددة (مفتوحة النهايات) موروثة هي الأخرى إلى جانب مشاكل التضخم النقدي التي تلقي بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي وحركة المجتمع وضعف الاداء الاقتصادي (تباطؤ النشاط الاقتصادي)وحالات الهدر والفساد المالي والاداري

كاظم موسى

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

انتخابات مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية

محمد صالح الشماع

١- تدار سوق العراق للأوراق المالية وتعمل بموجب توجيهات مجلس إدارة مكوناً من تسعة أعضاء يعملون لمدة تقل عن السنة خلال مدة سريان القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ أو إلى أن يُعلن عن قانون الأوراق المالية الدائم. ونظراً لأن تشريع القانون الدائم بدأ عن طريق سلطات السوق ، فقد استغرقت كتابته نحو خمس سنوات وسيحتاج إلى سنة أو سنوات ليستكمل تشريعه،عليه أصبحت انتخابات رئيس وأعضاء مجلس إدارة السوق المسمى بمجلس المحافظين تجري خلال شهر حزيران من كل سنة . وقد أعلن مؤخراً عن دعوة الهيئة العامة للسوق إلى اجتماع يوم السبت ٢٠١٠/٦/١٩ لغرض مناقشة جدول الأعمال وانتخاب رئيس وأعضاء جدد لإدارة السوق لمدة سنة واحدة.

٢- من البديهي أن الغرض الأساس من تشكيل سلطة لإدارة السوق هو قيامها بتطبيق أحكام القانون المؤقت أعلاه وتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ سوق العراق للأوراق المالية المدرجة في البند (٦) من القسم ٢ (النظام والأهداف) من القانون المؤقت أعلاه، وعلى الخصوص الفقرتان أ و ب اللتان ندرج نصهما أدناه كما ورد في الترجمة العربية الركيكة للقانون والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية.

أ-لتنظيم أعضائها والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع أهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق .

ب- تعزيز مصالح المستثمرين في الأسواق الكفوءة ، الموثوق بها ، التنافسية الشفافة ، والصادقة .

نفهم من ذلك أنه حتى لو سعت سلطات السوق إلى حماية أعضاء السوق الآخرين أو تنفيعهم ، فلن يكون هذا على حساب أو عاتق المستثمرين أو إلحاق ضرر بهم ، فالأولوية للمستثمرين وتحقيق مصالحهم ، فإن كان هذا هو ما يقوله القانون فعلى إدارة السوق تطبيقه .

٣- المقصود بالمستثمرين الذين يطلب القانون حمايتهم هم ضعاف وصغار المستثمرين ، لأن كبار المستثمرين وأقوياءهم لا يحتاجون إلى حماية لما لهم من قدرة وقابلية على حماية منافعهم خاصة وهم يتمتعون بإسناد الوسطاء الذين يخدمونهم – تبعاً لطبيعة عملهم – كما يخدم البنك زبائنه. والوسطاء عندنا هم الذين يديرون سوق العراق بحكم القانون . وقد تتعارض مصالح كبار المستثمرين مع مصالح صغارهم، فتتوجه حماية القانون إلى الطرف الضعيف . وقد حدثني أحد المقيمين في السويد أن الحكومة هناك تعتني بالفقراء والمحتاجين وترعى الضعفاء وهم بالدرجة الأولى الأطفال والمرأة والحيوان .

٤- سوق المال الناجح هو الذي يكسب ثقة المتعاملين معه من خلال تصرفات إدارته المتصفة بالعدالة التي لا تتحيز للوسطاء على حساب المستثمرين الذين إذا وجدوا أن إدارة سوق ما تحقق العدالة وأنها تحسن معاملتهم وتتولى حمايتهم وتتصف تعاملاتها بالكفاءة والشفافية وحسن التداول والصدق ، يندفعون الى وضع أموالهم العزيزة في هذا السوق ، والمستثمرون هم عمود خيمة السوق الوحيد ، إذ من المستحيل تداول أسهم الشركات من دون وجود حملة أسهم يعرضوها للبيع وآخرون يقبلون شراءها ، فهؤلاء هم (المستثمرون) العنصر الأساس لنجاح أي سوق مال مما ينبغي العناية بهم ، وقد أقرت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) مجموعة من المبادئ وُضعت لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أ- لحماية المستثمرين .

ب- ضمان تحقيق الأسواق للعدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات.

جـ- التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية .

٥- طوال السنوات الست التي مضت على تطبيق القانون المؤقت ، تأكد لدينا أن سلطات سوق المال عندنا، الأهلية والحكومية ، لم تتمكن من القيام بواجبها على الوجه المطلوب، ولم تستخدم صلاحياتها لتحقيق أهداف سوق العراق الواردة في القانون التي منها تعزيز مصالح المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق . وإنما اتخذت قرارات متحيزة وفرضت إجراءات تعسفية ضد المستثمر كربط تعاملاته مع وسيط معين لا يمكن استبداله إلا بإجراء معاملة تكلف وقتاً وجهداً، وإذا تعاقد المستثمر مع عدد من الوسطاء ليودعوا أسهمه لدى مركز الإيداع أو يشتروا له أسهماً فلن يتمكن من معرفة مقدار ملكيته لأسهم شركاته المودعة والمشتراة إلا بعد الحصول على عدد من الكشوفات بقدر عدد الوسطاء ثم إجراء عمليات حسابية للتعرف على المطلوب. ومن التصرفات احتكار مهنة الوساطة، وإجبار المساهم في رأسمال شركة ما مدرجة أسهمها في السوق على إيداع أسهمه المجانية التي حصل عليها منها وتلك الأسهم التي أشتراها عن طريق الاكتتاب النقدي كمساهم أو حصل عليها عن طريق الاشتراك في الاكتتاب بفضلة الأسهم من زيادة رأسمال الشركة التي تُطرح للاكتتاب على الجمهور من دون أن يكون لهذا الإجبار نص قانوني يُلزم المساهم بإيداع أسهمه لدى مركز الإيداع إلا في حالة رغبته في بيعها.

ومن القرارات المخالفة للقانون – على سبيل المثال ـ فصل مركز الإيداع عن سوق العراق الذي يقول القانون أنه جزءٌ منه ، وعدم السماح للمصارف باستخدام حقها القانوني بمزاولة مهنة الوساطة في السوق، وفرض نسبة عمولة وساطة عالية جداً يُجبَر المستثمر على تحملها، وإيقاف تداول أسهم شركات مدرجة في السوق لمدة تتجاوز ما حدده القانون، والدعوة الى مخالفة معايير المحاسبة الدولية التي أوجب القانون على الشركات المدرجة أسهمها في السوق إتباعها .... الخ .

٦- بخصوص (حق المصارف) في مزاولة مهنة الوساطة في السوق نستعرض ما أورده القانون بهذا الشأن نصاً مع التعليق:

أ- القسم ١ : (التعاريف)

البند (١٠) تعريف (الوسيط) : تعني الشخص المخول من قبل مجلس المحافظين بموجب الفصل (٥) (١ أ) من القانون والمتعامل في معاملات السندات في سوق الأوراق المالية أو الشخص القانوني المخول بموجب الفصل (٥) (١ ب)، وقد يقبل المصرف كوسيط إذا خول بالعمل وفق تلك الصلاحيات.

أ- التعليق: يقصد بكلمة (الفصل) في النص (القسم):

(١) للبند (١) من القسم ٥ (الوسطاء) من القانون ثلاث فقرات (أ و ب و جـ) ، والمقصود بالفقرة (١أ) من البند (١٠) للقسم ٥ هم (المصارف) حسبما سيرد في الفقرة ب أدناه.

(٢) أكد القانون في ختام البند (١٠) من القسم ٥ أعلاه على حق المصرف كوسيط صراحة ، علماً بأن ترجمة الجملة الأخيرة جاءت ناقصة ، وهذا واضح من سياقها ، وصحيحها (وقد يقبل المصرف كوسيط إذا كان مخولاً بذلك بموجب قانون المصارف).

ب- القسم ٥ (الوسطاء)

البند (١) يكون الوسيط المخول للعمل في سوق الأوراق المالية واحداً مما يأتي :

أ – مصرف مخول بموجب قانون المصارف من ضمنها المصارف الأجنبية التابعة والفرعية للإشتراك في التعامل بالسندات في العراق.

التعليق: كما ذكر آنفاً فإن للبند (١) القسم ٥ (الوسطاء) من القانون ثلاث فقرات ، الأولى هي أعلاه والفقرتان الاخريتان أن تتعلق بشركات الوساطة. والنص أعلاه صريح وواضح ولا يحتاج الى تعليق، فالمصرف وسيط كونه بنكاً مخولاً بأعمال الوساطة في أسواق المال بموجب قانون المصارف . ولا يجوز إلغاء الفقرة (أ) أعلاه من القانون وإهمالها كلياً واعتبار حق المصارف ضمن الفقرتين ب و جـ أو أي اعتبار آخر.

جـ – القسم ١٢ (الهيئة العراقية المؤقتة للسندات)

البند (١٢) الفقرة جـ – مراقبة العمليات التجارية في السوق ... الخ ، وقد يمتد إلى مراقبة الوسطاء ، وهم في هذه الحالة مصرف ... الخ .

الفقرة و – إصدار قوانين تتعلق بنشاطات إدارة الإستثمارات واستشارات استثمارية للوسطاء ، المصارف والشركات والمشاركات الأخرى.

٧ – وبشأن (عمولة الوساطة) فإن الخرق القانوني واضح جداً في النص القانوني الآتي :

القسم ٥ (الوسطاء)

البند (١٦) : على الوسيط أن يكشف للعميل جميع الرسوم والعمولات والأسعار المطلوبة قبل الشروع في أي أتفاق أو تفاهم مع الزبون . وقد تفرض السوق قواعد تتعلق بالحد الأقصى للعمولة ، السعر ومعدل الأجور والتصفية بالإضافة إلى الكشف عن المتطلبات اللازمة كما أقرتها الهيئة .

إذاً ، القانون يطلب من الوسيط أن يعلن عن مقدار العمولة التي يتقاضاها (وهذا ما لم تحرص إدارة السوق على تطبيقه) ، ثم يشرع الوسيط بالتفاوض مع المستثمر وقد يتفقان على نسبة عمولة أوطأ مما هو معلن . ومهما كانت نسبة العمولة المتفق عليها عالية فهي رزق حلال لأن من تحملها غير مجبر عليها ، ويقول القانون أنه إذا شاءت إدارة السوق تنظيم هذا الأمر ، فإن من حقها تعيين الحد الأقصى من العمولة . أي إن القانون فسح المجال لأن يتفق المستثمر مع الوسيط على نسبة أقل من الحد المعين من قبل إدارة السوق . وقد استخدمت إدارة سوق العراق صلاحياتها ولكن بصورة معكوسة فحددت الحد الأدنى للعمولة وليس الحد الأقصى كما فرضه القانون فانقلبت الآية ضد المستثمرين ، وُغمط حقهم القانوني الذي سمح لهم بتحديد نسبة العمولة التي يقبل بها الوسيط ، وأصبحوا مجبرين طوال السنوات الست السابقة و حتى الآن على دفع عمولات عالية جداً ، علماً بأن فروقات هذه العمولات تقدر بمليارات من الدنانير ، أُخذت بالإكراه ومن دون وجه حق خلافاً للقانون من المستثمرين ووضعت في جيوب الوسطاء ليحقق بعضهم إيرادات سنوية تفوق مقدار رأسمالهم بأضعاف. وأرى إن أي مبلغ يستحصل من الناس خارج نطاق القانون هو ديْن بذمة من إستحصله عليه رده وإلا يعد مالاً حراماً، وإن أي تعاقد جرى في ظل مخالفة القانون هو تعاقد باطل .

٨- ينتخب الوسطاء أعضاء مجلس المحافظين، ومن يُنتخب لإدارة السوق هو ـ بموجب القانون – شخص مكلف بمهمة ، فعليه إذاً أن ينفذ أحكام القانون بتجرد. فإذا طلب منه القانون مراعاة مصالح ومنافع المستثمرين فعليه أن يمتثل حتماً وإن كان الأمر ضد رغبته أو يتعارض مع مصالحه الشخصية أو مصلحة من أنتخبه.

٩- نخلص مما سبق أن مجرد حدوث مخالفة للقانون المؤقت يعني أن مسيرة سوقنا خرجت عن سكة السلامة، وأصبحت غير جدير بالثقة ، والتعامل فيها غير مأمون العواقب، وإن مجلس محافظي سوق العراق في دوراته الست وهيئة الأوراق المالية أخفقوا في تحقيق أهداف السوق ، فهم لم يكتفوا بحرمان المستثمرين من تعزيز مصالحهم حسبما قرره القانون لهم، وإنما حصل تجاوز على حقوقهم القانونية وتحملوا أعباءً من دون وجه حق.

ننصح الأخوة أعضاء الهيئة العامة لسوق العراق للأوراق المالية الذين هم ممثلو شركات الوساطة المجازة لغرض تأمين وجود سوق مال ناجح خالٍ من المخالفات وجدير بالثقة – أن يمتنعوا عن انتخاب أي مرشح لعضوية مجلس المحافظين سبق انتخابه في الدورات الست الماضية لأنهم لم يكونوا موفقين في أداء مهمتهم، أن يتوخوا فيمن ينتخبوه أن يكون أهلاً للقيام بواجباته وتحمل المسؤولية. كما نوصي أعضاء مجلس المحافظين الجديد بأن يلتزموا بتطبيق أحكام القانون المؤقت وتحقيق أهداف السوق التي أهمها تعزيز مصالح المستثمرين وتعزيز ثقتهم بالسوق ، وأن يعيدوا النظر بأعمال ولوائح وتصرفات إدارات السوق السابقة وتعديل ما هو منحرف منها عن جادة الصواب أو القانون ، متمنين لهم التوفيق والنجاح في أداء مهمتهم.

إعادة تأهيل القطاع الصناعي في العراق

علي عبد الكريم الجابري

ان للقطاع الصناعي دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد العراق اذ يمكن عن طريقة دعم التوجه نحو مصادر متعددة لتمويل الاقتصاد بدلاً من كونه اقتصاداً أحادي الجانب باعتماده على القطاع النفطي، كما يمكن ان يسهم في تنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتحريك النمو الاقتصادي في العراق، فضلاً عن قدرته في علاج مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبخاصة المؤسسات الصناعية العامة التي تتحمل اعباء الكثير من الايدي العاملة فيها وهناك جزء من هذه المؤسسات متوقفة عن العمل او تعمل بشكل جزئي، وباعادة تأهيلها يمكن ان تسهم في علاج جزء مهم من مشاكل الاقتصاد العراقي، وعليه فالمطلوب هنا هو انشاء قاعدة صناعة قوية تجابه تحديات الأسواق الدولية والاقليمية الحالية.

لذلك ما تحتاجه هذه المؤسسات ليس إنعاش الصناعة اصطناعياً بل، ان الإجراءات المقترحة هي لتصحيح وضع قائم شاذ، ضمن إجراءات معينة ولحقبة زمنية محددة تسمح لهذه المؤسسات بالتقاط انفاسها ودخول المرحلة القادمة بكل ثقة، اذ أن برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الصناعية العامة من خلال تفعيل القطاعات القائمة عبر برنامج التنمية الصناعية.

ان الإجراءات التي تطالب بها الصناعة لبلوغ هذا الهدف تندرج تحت عناوين رئيسة منها: توسيع السوق، تطبيق الأفضلية، زيادة الصادرات، رفع القيمة المضافة، زيادة الإنتاجية والمنافسة وغيرها. ان تنفيذ بعض هذه الإجراءات يجب ان يكون سريعاً ضمن آلية تنفيذ صريحة، واما القسم الآخر فهي اهداف سوف تسعى وزارة الصناعة لتحقيقها في المرحلة المتوسطة الأجل بعد إقرار برنامج تفصيلي تضعه الوزارة مع جميع المعنيين ضمن اجندة زمنية واضحة تحدد فيها الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل إجراء.

كما أن القطاع الصناعي في أي جولة هو اهم القطاعات الفاعلة والعاملة في بناء الدولة و تباين طاقاتها العلمية والعملية وتقاس الدول بصناعاتها ومدى تطورها، لذلك نرى ان الدول المتقدمة قد تطورت وتقدمت بفعل الصناعة وجميع القطاعات الاخرى (الزراعة، النقل وغيرها) هي قطاعات في خدمة الصناعة وما تحققه من إيرادات أي الميزانية في اي دولة تعتمد على الواردات الصناعية لتحقق الجانب الرئيس في تشغيل بقية القطاعات مما يتسبب عنه تشغيل الايدي العاملة بكل انواعها العلمية والفنية والماهرة وغير الماهرة، لذلك نرى ان من الضروري للعراق في هذه المرحلة المهمة تقديم الدعم المادي والمعنوي الى القطاع الصناعي وتطويرة وتفعيل دوره من اجل بناء العراق الجديد. أن القطاع الصناعي في العراق يتضمن:

١. المشاريع الصناعية للقطاع الخاص.
٢. مشاريع وزارة الصناعة والتصنيع العسكري المنحل.
٣. كوادر فنية وادارية كانت عاملة في القطاع الصناعي والطاقة الذرية.
٤. خريجو الكليات والمعاهد والاعداديات المهنية.
٥. أيدي عاملة غير ماهرة عاطلة عن العمل.

وكل النقاط اعلاه بحاجة الى حلول لإعطاء القطاع الصناعي دفعة الى ألامام وتحقيق انتاج وطني بعدما سبب اغراق السوق العراقية ببضائع وسلع رديئة النوعية وبمواصفات متدنية رخيصة الثمن. وهذا سبب اقبالا كبيرا عليها لتعطش المواطن للبضائع الاجنبية وترك البضاعة الوطنية رغم انها تنتج بمواصفات قياسية معتمدة ولكنها ذات كلفة عالية، إذا أردنا إعادة الصناعة الوطنية الى الواجهة في الأسواق المحلية مرة اخرى علينا القيام بما يلي:

١. إعمار وتنظيم وتقديم الخدمات الى المناطق الصناعية.
٢. تحديث خطوط الانتاج.
٣. إعادة العمل بالنظام الكمركي والضريبي على التجارة.
٤. اعادة العمل بتنظيم آليات الاستيراد وفق آليات تمنع إغراق السوق .
٥. اعتماد قوانين وانظمة تنظم آليات اقتصاد السوق كقانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج المحلي.
٦. حوافز لتشجيع الانتاج المحلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
٧. تقديم القروض الميسرة لتطوير المصانع والمعامل للمشاريع الصناعية لإعادة عملية الانتاج مرة اخرى.
٨. اقرار قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المنتج المحلي وتطوير قوانين الضرائب بحيث يجعلها داعمة للصناعة الوطنية وليست حجر عثرة في طريقها.

ومن اجل جعل هوية صناعية خاصة بالاقتصاد العراقي وما يمتلكه من موارد اقتصادية ولتحقيق ذلك يمكن ذكر اهم المقترحات التي تتجسد بالنقاط الاتية:

١) إعادة هيكلة الشركات والمصانع وفق اقتصاد السوق، ومحاولة تحديد المشروعات الممكن تخصيصها، وذلك من خلال اعداد جرد وكشف ميداني عن كل المؤسسات الصناعية العامة ويتم دراسة كل مؤسسة على حدة من خلال الاحتياجات من المواد الاولية والمكائن والمعدات والخطوط الانتاجية ودراسة السوق المحلية والتصديرية.
٢) إعداد كشف بالكوادر المتخصصة والعاملة في تلك المؤسسات وبيان مدى امكانية استغلال تلك الكوادر في تطوير عمل المؤسسات، كما يفيد ذلك المسح في تحديد مدى امكانية تحول ملكية هذه المؤسسة الى ملكية القطاع الخاص.
٣) تحديد المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية التي تتمتع بميزة تنافسية وعرضها للاستثمار المحلي والأجنبي.
٤) إعادة تشغيل الشركات والمصانع وتحسين كفاءة الأداء للشركات العامة والتحول إلى اقتصاد السوق لتحقيق النمو المستدام.
٥) توسيع دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية وفي النشاط الاقتصادي الصناعي وإعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط وتوجيهه للدخول في صناعات متطورة ومترابطة ذات قيمة مضافة عالية.
٦) إكمال تأهيل وتحديث الشركات العامة التي تم تقييمها وتصنيفها ضمن ثلاثة مستويات تعتمد الأولوية وفقا للحاجة إلى منتجاتها لأهميتها في إعادة إعمار العراق والبنى التحتية وسد حاجة السوق المحلية.

الاقتصادي | العدد (1822)السنة السابعة -الثلاثاء (15) حزيران 2010

عجز الميزانية الالمانية

ترجمة/ اسلام عامر

تم وصف المستشارة انجيلا ميركل على انها "الفذة صاحبة العمل البطولي الذي لم يسبق له مثيل" و ذلك عن خطتها في انقاذ ٨٠ مليار يورو (٩٦مليار دولار) من الميزانية الالمانية الاتحادية بحلول عام ٢٠١٤ و ذلك عندما كشفت عنها في السابع من شهر حزيران بعد مرور يومين من اجتماع مجلس الوزراء، لكن الآراء كانت متباينة. حيث ندد الساسة المعارضون بهذه الخطة واصفين اياها بانها ذات قسوة اجتماعية،حيث تم استهداف المشاريع التجارية بالمزيد من الضرائب التي اثارت السخط. و يلاحظ الاقتصاديون بأن المدخرات لم تكن كبيرة و لا محددة كما اشارت ميركل، لذا يمكن ان يحتاج الشخص الفذ الى بعض التنقيح و التعديل.

ولكن حتى الان يعد ذلك الامر تقدما مفاجئا. فاللمرة الاولى و منذ ان تمت اعادة انتخابها في شهر ايلول الماضي بدت السيدة ميركل منوطة بزمام الامور حتى و ان كان ذلك لفترة وجيزة. و قبل ذلك قام الحزب الديموقراطي الحر و هو الائتلاف الاصغر لحزبها الاتحاد الديموقراطي المسيحي ، قام بأجبارها على اتباع تخفيضات ضريبية لم تردها في واقع الامر. و انقذت على مضض الاعضاء المتذبذبين في منطقة اليورو. و بعدما استقال الرئيس الالماني هورست كولر في الحادي و الثلاثين من شهر ايار عينت له خلفا لأسترضاء سماسرة السطلة في حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي.

ان حقيبة الميزانية هي عمل من صنع يديها و اختارت ميركل الاستثمار خلال عملية اعادة التوزيع.

حيث ان الغرض الرئيس من ذلك هو الخفض من العجز الهيكلي الذي تعاني منه الحكومة الاتحادية(و هو الجزء الذي لا يتعلق بدائرة الاستثمار) و ذلك من النسبة المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي التي بلغت ٢,٥٪ لهذه السنة و التي من المتوقع ان تبلغ ٠,٣٥٪ في عام ٢٠١٦. و كما هو مطلوب في التعديل الدستوري الاخير.

و من المفترض ان يشكل هذا نموذجا فريدا من نوعه لأعضاء منطقة اليورو المبذرين، و لتجنب التصادم مع الانتعاش الأوروبي الهش فان المدخرات سيتم توزيعها على مراحل.

و يقول ايكارت تشفلد و هو اقتصادي في (كوميرزبانك) : " ان النمو سيكون اضعف و يبدو ان الاقتصاد مرن و قادر على الصمود نوعا ما" ان الاستثمار في التعليم و الابحاث و البنية التحتية و الموارد المستقبلية قد تم الاستبقاء عليها استبقاءً واسعا.

لكن هذا لا يعني ان الخطة قد تمت دراستها دراسة متأملة. فالكثير من المدخرات يجب ان تأتي من المخططات غير الموجودة أساسا، حيث سيساهم منتجو الطاقة النووية بـ٢,٣مليار يورو في السنة و في المقابل فأنهم يريدون ان يبقوا مصانعهم تعمل حتى بعد الموعد انهائي الذي حددته الحكومة السابقة.

و ستشارك المصارف بـ٢ مليار يورو في السنة خلال "فرض ضريبة على المعاملات الاقتصادية" و ذلك ككفارة عن الازمة لكن ذلك يمكن ان يعتمد على تأمين الاتفاق الدولي، حيث تم اختيار الكثير من المساعدات غير المناسبة.

ان التخفيضات المقترحة و المنافع تبدو ذات وحشية ملموسة لكثير من الألمان،وأن الحكومة تخطط لاستبعاد مساعدات التدفئة للفقراء و ايقاف دفع المنافع للمساهمة في النظام التقاعدي مدخرين بذلك ما يقارب الـ١,٩ مليار يورو في السنة، حيث ان هذا يؤدي الى ابتزاز الفقراء و استبعاد الاغنياء ان هذا امر غير مقبول و غير عادل.

و بعد ان حظيت ميركل بزمام الامور السياسية فيحتمل ان تخسرها مرة اخرى.

عن الايكونومست

التنقيب عن النفط في القطب الشمالي

ترجمة/ المدى الاقتصادي

عندما بدأت شركة برتيش بتروليوم ماكندو بضخ النفط الى خليج مكسيكو كانت الشركة في خضم الجهود الرامية الى اقناع منظمي الطاقة الكندية في ان معايير السلامة في التنقيب بعيدا عن الشاطئ في القطب الشمالي في كندا غالية الثمن و غير عملية.

و تم تعليق جلسات الاستماع بشأن هذا الموضوع و أعلنت الهيئة المشرفة بأنه لن يتم اصدار أي تصاريح حفر جديدة و ذلك في انتظار إعادة النظر في القواعد القائمة، "لدينا إلزام بوقف الإصدار و ذلك لتقييم الحادث" هذا ما قاله غايتن كارون رئيس المجلس الطاقة الوطني.

فبرهة من الزمن بدا و كأن القطب الشمالي هو الوجه و الحقل المقبل لشركات النفط الغربية التي تملك مداخل محدودة للافاق الواعدة في المناخات المشمسة.

ان تراجع الغطاء الجليدي في المنطقة القطبية جعل المنطقة اكثر سهولة من حيث العمل فيها. و يعتقد ان فيها الكثير من النفط و الغاز الذي يمكن الاستفادة منه. لكن ليست كندا البلد الوحيد الذي يمعن و يملي في التفكير فأمريكا و النرويج و روسيا بلدان جميعها تمعن في التفكير في ما يخص قوانين الحفر و التنقيب.

فبقاء كندا على الحفر هو امر مؤقت كما هي الحال مع امريكا، لكن المجاميع البيئية و بعض السكان المحليين الاصليين يؤيدون استمرار القيود على هذه الارض ذات البيئة الهشة البعيدة عن طاقم التنظيف.

و ثمة العديد من المناقشات القوية بخصوص فتح المكان في الخط الساحلي او لا، فقد اثر التدفق تأثيرا كبيرا على البلد هذا ما قالته كرستيان هالفورسين التي تقود احد الاطراف المتحكمة في التحالف و التي تعارض عمليات التوسيع. "لانه بالرغم من وجود الكثير من تدابير الحماية و الامان و الاجراءات و التقنيات التكنولوجية الفائقة الا انك لا تستطيع ان تضمن حصول الحوادث عند عملك مع النفط" فيهدد هذا الطرف بتقويض التحالف مع رئيس الوزراء في حال رفضه لاستبعاد المزيد من عمليات الحفر.

و بدا البرلمان الروسي ايضا بمناقشة تحديث القوانين البيئية لتعيين الضخ البحري و هي حركة تساندها الحكومة.

غرينلاند و اراضي الحكم الذاتي الدنماركية التي تأمل كثيرا بعائدات النفط هي الوحيدة التي تمضي قدما في تأييدها لخطط توسيع الاستكشافات النفطية.

حيث واقفت حكومتها على الحفر هذا الصيف في خليج بافين بالقرب مع حدودها البحرية مع كندا و اثار هذا القرار فزع وزير البيئة الكندي جيم برنتس الذي يريد تطبيق اسمى المعايير البيئية.

والتقى برنتس مع النظراء من بلدان القطب الشمالي الاخرى في غرينلاند هذا الاسبوع، و ذلك لمناقشة الحفريات البحرية من بين العديد من المواضيع الاخرى. ان الصناعة النفطية واثقة نسبيا بحيث ان استجاباتها لاحداث الجنوب ابعد من ان تكون مقيدة للغاية. و بعد كل هذا و ان لم يوفر القطب الشمالي امدادات جديدة سيتعين عليهم ايجاد مكان آخر، كما يلاحظ بينوا بوشامب في معهد القطبية في امريكا الشمالية و هي هيئة ابحاث كندية :"قد يكون المكان الاخر هو الرمال النفطية التي تملك مشاكلها البيئية الخاصة او يمكن ان يكون مكانا يتوجب عليك ان تتعامل فيه مع القادة الحربيين و الارهابيين مثل افريقيا او الشرق الاوسط حيثما يجب علينا ارسال الجيوش لحماية النفط و الغاز".

عن الايكونومست

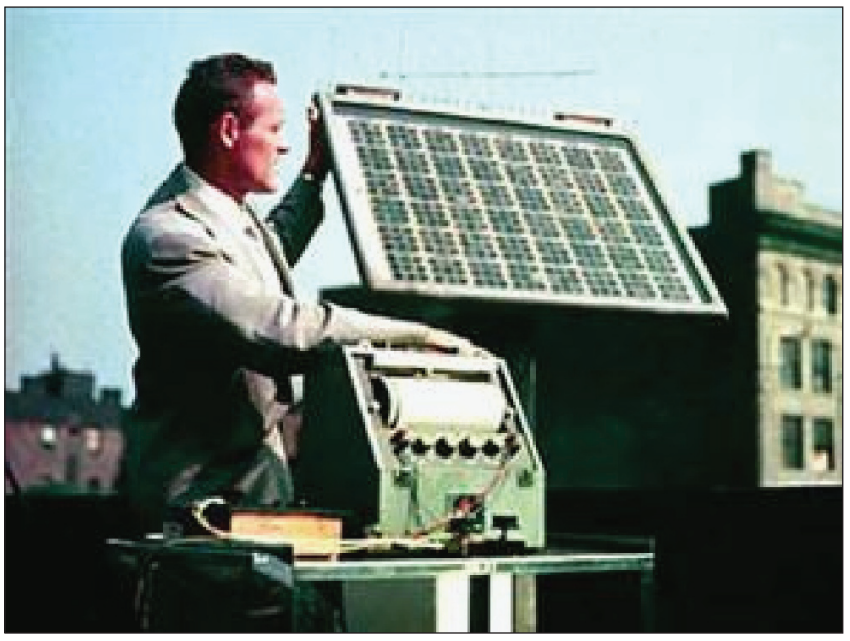

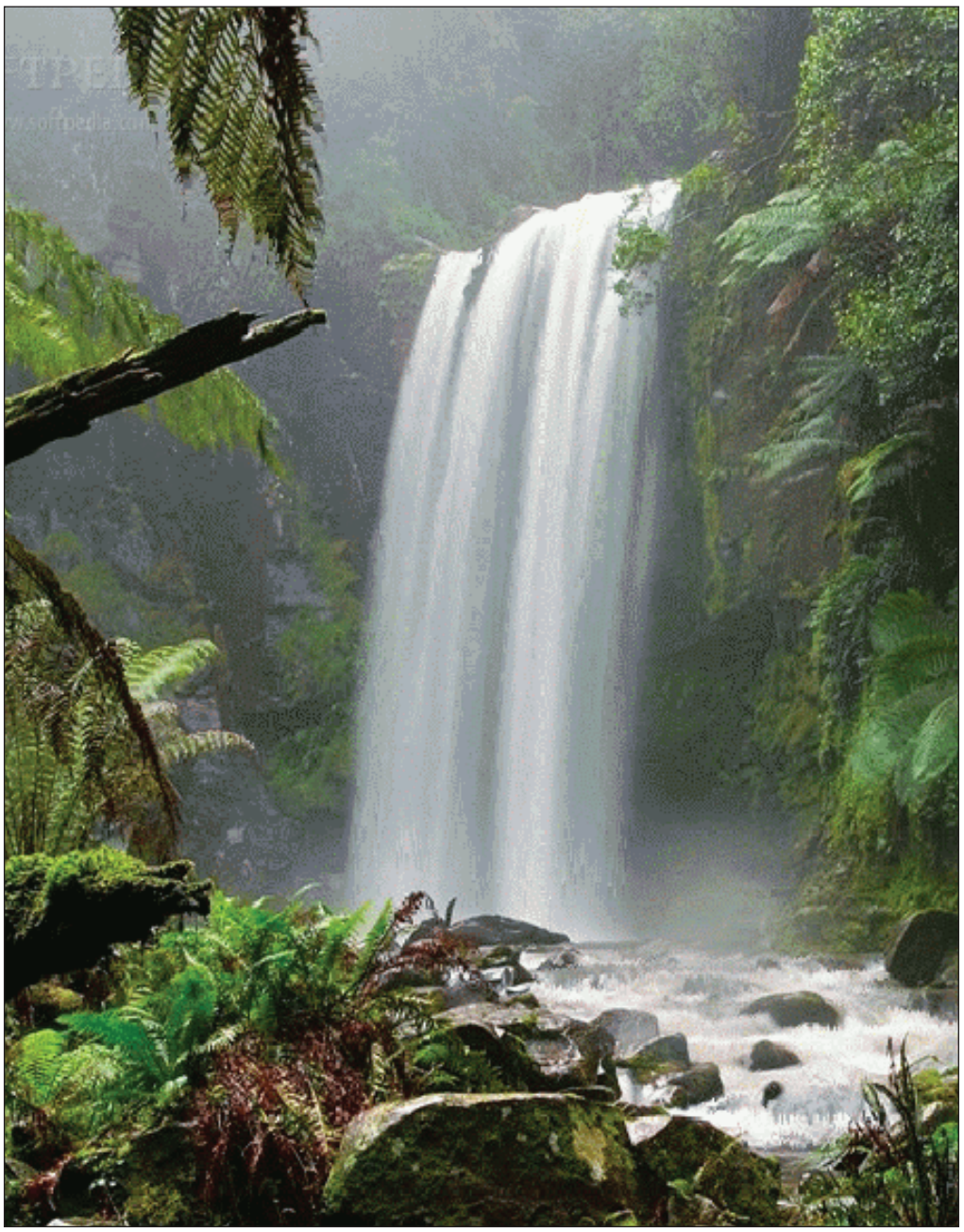

الثورة الخضراء الحقيقية

التكنولوجيا النظيفة زيادة في الإنتاج و فرص العمل

ترجمة / عادل العامل

ليس هناك من حل أكثر تلاؤماً مع الطابع الحديث بالنسبة للركود العالمي الحالي من " الأعمال أو الوظائف الخضر ". ويشجع رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين على الصناعات ذات التكنولوجيا النظيفة، مثل الريح والطاقة الشمسية، أو إعادة تدوير العشب المنشاري (المسنّ) كوقود. ويبدو ذلك شبيهاً بصفقة الفوز ـ الفوز النهائي: اخلق وظائف، وقلل من الاعتماد على الطاقة، وأنقذ الكوكب من السخونة العالمية، وكل ذلك بخطة واحدة. فمنذ أن بدأ الركود، والحكومات، وجماعات البيئة، وحتى اتحادات العمل تنسج تقارير بخصوص كم من الوظائف يمكن استحداثها عن طريق تقديرات الصناعات الجديدة التي تتراوح بين عشرات الآلاف و الملايين.

وعلى كل حال، فإن تلك التنبؤات يمكن أن تكون بالغة التفاؤل، و كما توضح دراسة حديثة من مكينزي، فإن الصناعة نظيفة الطاقة لا تنطوي على الكثير من الأمور المشتركة مع صناعات التصنيع القديمة الكثيفة العمل كالفولاذ و السيارات، ويمكن القيام بمقارنة أدق بالنسبة لصناعة شبه الموصلات semiconductors ، التي توقّعوا لها أيضاً أن تخلق ازدهاراً سريعاً في وظائف التكنولوجيا العالية لكنها تستخدم اليوم روبوتات بشكل رئيس.

إن عمال التكنولوجيا الخضراء ـ الناس الذين يقومون بأشياء مثل التصميم وينشئون توربينات الريح أو الألواح الشمسية ـ يشكلون الآن ما نسبته ٠,٦ بالمئة فقط من القوة العاملة الأميركية. وتُظهر مكينزي أن الطاقة النظيفة لن تهيمن على الكثير من سوق العمل الاجمالي في السنوات التالية. " والنقطة الجوهرية هي أن هذه الصناعات (النظيفة) أصغر من أن تخلق ملايين الوظائف التي هناك حاجة إليها باستمرار "، كما يقول جيمس مَينايكا، وهو مدير في معهد مكينزي الكوني.

ومن الناحية الأخرى، فإن إنعاش القطّاع الأخضر يمكنه أن يغذي نمو الأعمال في صناعات أخرى. و هنا، أيضاً، تُعد الأقراص الكومبيوترية ذات فائدة إيضاحية. فاليوم لا يستخدم صانعو الأقراص الكبار مثل إنتيل Intel سوى ٠,٤ بالمئة من القوة العاملة بالولايات المتحدة، نزولاً من نسبة الـ ٠,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٠، لكنهم بصورة غير مباشرة يساعدون على خلق ملايين الوظائف عن طريق جعل صناعات أخرى أكثر فعالية : فعلى امتداد التسعينيات، أدت التكنولوجيات الجديدة المستندة على شبه الموصلات المتقدمة إلى مساعدة الشركات على تحقيق مكاسب هائلة في إنتاجية العمل وفعاليته، وقد أصبحت شركات التجزئة و التصنيع ومجالات أخرى كثيرة أسرع وأقوى. وتقول مكينزي وآخرون إن العملية نفسها يمكن أن تبلغ نهايتها لو ركزت الحكومات أقل على إقامة " إقتصاد أخضر" ـ الذي يقصدون به في الواقع صناعة الطاقة النظيفة ـ وأكثر على تخضير greening كل جزء من الاقتصاد القائم. و يمكن القول إن جهود الولايات المتحدة للترويج للأيثانول القائم على الذرة، والإعانات المالية الألمانية العملاقة للصناعة الشمسية، على سبيل المثال، يتّسمان على نحو لا يمكن تصديقه بالانتاجية المضادة counter-productive. ففي الحالتين تخلق الدولة قطّاعات غير فعالة و منتفخة، ذات وظائف لا يُحتمل أن تستمر. والطريقة الأفضل ستكون الدفع بالعمل التجاري والمستهلكين للقيام بالأساسيات، مثل تحسين عزل البناء واستبدال معدات التسخين والتبريد التي بطل استعمالها. وفي أماكن مثل كاليفورنيا ، فإن ٣٠ بالمئة من شحنة طاقة الصيف يمتصها تكييف الهواء، ولهذا تقدم حكومة الولاية الآن قروضاً منخفضة الفائدة للمستهلكين ليبدلوا الوحدات القديمة بأخرى أكثر فعالية. ويسدد المستهلكون القروض من خلال ضرائبهم ويضعون في جيوبهم مدخرات الطاقة، وحين يُنفَق ذلك المال، يدفع إلى الطلب و بالتالي ازدياد الوظائف في مجالات أخرى. إن مدخرات الطاقة و الفاعلية التي يمكن للشركات أن تحققها تؤدي إلى الوظائف حتى بصورة أكثر مباشرة. وليس مصادفةً أن (والمارت)، وهي شركة تبحث عن مدخرات أينما تستطيع أن تجدها، هي واحدة من شركات الولايات المتحدة الوحيدة التي استمرت في النمو على مدى فترة الركود. و في عام ٢٠٠٨، حين بلغ النفط ١٤٨ دولاراً للبرميل الواحد، أصرت (والمارت) على أن يعيد مجهزوها الألف في الصين تنظيم مصانعهم و منتجاتهم، لتحسين المعايير البيئية و القيام بأمور مثل تخفيض التحميلات المفرطة الوزن (التي تجعل الشحن بالسفن أرخص)، وعندئذ أضافت الشركة ٢٢،٠٠٠ وظيفة في الولايات المتحدة وحدها في عام ٢٠٠٩.

و التضمينات السياسية هنا واضحة : أن الحكومات ينبغي أن توقف المراهنة على التكنولوجيات الخضر الخاصة و تبدأ بالتفكير على نحو أوسع. و كما يبيّن تقرير مكينزي، فإن البلدان لا تُصبح أكثر تنافساً عن طريق مرز (خليطها) من الصناعات و إنما عن طريق تنشيط الانجاز في كل قطّاع فردي. و يمكن أن يكون التفكير الأخضر جزءاً من ذلك. و قد استطاعت الولايات المتحدة بشكل معقول تصدير ما هو أكثر بكثير إلى أوروبا، على سبيل المثال، لو أن معايير أميركا البيئية للمنتجات كانت عالية بما فيه الكفاية لتلبية القواعد الأوروبية، و غالباً ما تُصوَّر حماية البيئة و كأنها مسألة سياسية تهدد تنافسية الأعمال التجارية الأميركية. و في الحقيقة، فإن مستقبل النمو و إيجاد الوظائف في هذا البلد يمكن أن يعتمد عليها.

عن / NEWSWEEK

الاقتصادي | العدد (1822) السنة السابعة - الثلاثاء (15) حزيران 2010

المرصد الاقتصادي

مربو الأسماك يطالبون .. والزراعة ترفض منحهم إجازات رسمية

كركوك / السومرية نيوز

دعا أصحاب نحو ٣٠ حوضا لتربية الأسماك في كركوك، وزارة الزراعة إلى منحهم إجازة مزاولة المهنة، مؤكدين أن عدم الاستجابة سيؤدي إلى تكبدهم خسائر فادحة، فضلا عن تأثير ذلك على اقتصاد المحافظة، فيما اعتبرت دائرة الموارد المائية أن استغلال أي جهة للمياه الجوفية من دون موافقات رسمية سيسهم في تقليل مخزونها. ويقول صاحب أحد أحواض تربية الأسماك ويدعى رزكار محمود: "لقد قمت بإنشاء مشروع يتمتع بمواصفات صحية عالية الجودة لتربية الأسماك الإصبعية قرب كركوك، وساهمت بتوفير الأسماك للقطاع الخاص، إلا أن دائرة زراعة كركوك ترفض منحي إجازة ممارسة المهنة"، داعيا وزارة الزراعة إلى "إطلاق منح الإجازات الرسمية للمزارع الخاصة بتربية الأسماك". ويؤكد محمود في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "ناحية قرهنجير (٣٥ كم شمال كركوك) تضم ٣٠ حوضا لتربية الأسماك كالكارب الإصبعية والكفية التي يكون إنتاجها أسرع"، مشيرا إلى أن "كلفة المشروع الواحد تتراوح بين ٤٥-٥٠ مليون دينار عراقي". ويوضح محمود أن "الحقول الجديدة تتبع الطرق العلمية الحديثة في تربية الأسماك داخل الأقفاص العائمة، وهي من الطرق العملية والاقتصادية الحديثة التي لا تستهلك كمية كبيرة من المياه أو مساحات واسعة من الأراضي، ويمكن وضعها داخل مسطحات المياه الطبيعية كالأنهار والمبازل، وحتى الأحواض الصناعية"، مضيفا أن "هذه الطريقة تحمي الاصبعيات من الافتراس من قبل الأحياء المائية الأخرى، فضلا عن قلة العمالة المطلوبة وسهولة التسويق وقلة التكلفة المالية". ويلفت محمود إلى أن "إنشاء حقول لتربية الأسماك كان متعذراً خلال السنوات السابقة بسبب شح المياه في المحافظة وانخفاض منسوبها وارتفاع نسبة الملوحة في نهر الزاب، مما اثر سلبا على الثروة السمكية". من جهته، يشدد مربي الأسماك فاضل عبد العزيز على "ضرورة إطلاق وزارة الزراعة منح الإجازات المتوقفة منذ وقت طويل لدعم قطاع الأسماك وعدم الاعتماد على المستورد منه فقط"، مبينا أن "الأحواض توفر وتسد حاجة كركوك المحلية من السمك الحي". ويشير عبد العزيز لـ"السومرية نيوز"، إلى أن "منع دائرة الزراعة أصحاب الأحواض من استثمار مشاريعهم، سيسهم في تدمير مشاريع كلفتهم مبالغ كبيرة، فضلا عن أنها ستوفر لأصحاب الأحواض إصبعيات الأسماك بأسعار مدعومة، إلى جانب توفير الأعلاف والغذاء الخاص بها".

من جانبه، يؤكد رئيس قسم الثروة الحيوانية في دائرة زراعة كركوك يالجين سامي شاكر أن "الأحواض التي أنشئت في مناطق متفرقة من كركوك تخضع حالياً لموافقات وزارة الزراعة والموارد المائية لأنها بنيت من دون موافقات مسبقة من دائرة زراعة كركوك".

ويضيف شاكر في حديث لـ"السومرية نيوز": أن "عدد مشاريع تربية الأسماك يبلغ ١٦٥ مشروعا وفيها أحواض نظامية، وتنطبق عليها الشروط الواجب توفرها عند مربي الأسماك، ولكن منح الإجازات متوقف منذ عام ١٩٨٨ من قبل وزارة الزراعة"، وتابع "علماً أن ٤٢ إجازة رسمية ممنوحة منذ ذلك الوقت، وتسعاً منها تعمل الآن فقط وهي خاضعة للرقابة".

ويشير رئيس قسم الثروة الحيوانية إلى أن "موافقة وزارة الزراعة على منح الإجازات مرتبط بموافقة وزارة المواد المائية، والتي تعزو بدورها عدم الموافقة إلى استخدام المياه الجوفية، والتي تؤثر على الاحتياط المائي".

بدوره، يشدد مدير دائرة الموارد المائية المهندس شهاب حكيم نادر على أن "الموارد المائية جهة تعمل وفق منظور علمي من حيث كميات المياه الواصلة إلى المدينة والاحتياطي المخزون ضمن المياه الجوفية".

ويوضح نادر في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "قيام أي جهة باستغلال تلك المياه من غير موافقات سيسهم في تقليل المخزون المائي، وعلى هذا الأساس يجب التنسيق مسبقا قبل البدء في تنفيذ أي مشاريع تخص واقع الموارد المائية في كركوك"، موضحا أن "مشاريع تربية الأسماك تحتاج إلى كميات كبيرة من هذه المياه". فيما يعتبر الخبير الاقتصادي علي محمود في حديث لـ" السومرية نيوز"، أن "تنفيذ مشاريع تربية الأسماك في كركوك، يعد خطوة إيجابية لسد حاجة السوق المحلية من اللحوم البيضاء، فضلا عن أنها تسهم أيضا بتشغيل الأيدي العاملة، وتقلل من الاعتماد على المستورد".

ويضيف محمود أن "قطاع الثروة الحيوانية لقي أضرارا كبيرة بعد عام ٢٠٠٣، بسبب قلة الدعم الحكومي، إلى جانب عزوف غالبية العاملين في القطاع الحيواني عن تربية الحيوانات، بسبب المصاعب التي تواجههم ومن بينها انخفاض مناسيب المياه في الأنهر".

ويرى الخبير أن "مخاوف الزراعة والموارد المائية تنحصر في خانة عدم المساس بالمخزون المائي ضمن المياه الجوفية، لأن هذه المشاريع تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، في الوقت الذي يعاني فيه العراق في السنوات الأخيرة من قلة وارداته المائية القادمة من تركيا وسوريا بسبب بناء السدود وتقليل حصة العراق المائية خلافا للاتفاقات الدولية"، بحسب قوله.

يذكر أن قطاع الثورة الحيوانية في العراق بعد ٢٠٠٣، شهد تراجعا قياسيا بسبب اعتماد السوق العراقية على المستورد وعدم كفاية الدعم الحكومي لهذا القطاع، فيما عانى الكثير من العاملين في تربية الحيوانات الحقلية وخاصة قطاع الأبقار والمواشي مع قطاعات مماثلة كحقول تربية الدجاج والأسماك من مصاعب اقتصادية وبيئية عدة، تسببت في توقف عدد كبير من مشاريعهم عن العمل.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي | تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

القروض وفوائدها المرتفعة

■ عباس الغالبي

مازالت المصارف الحكومية والخاصة تتعامل مع القروض والسلف على اختلاف انواعها بانها بمثابة منة أو هدية مجزية الى المستهلكين، فتلجأ الى رفع اسعار الفائدة بأقصى طاقتها سعياً لتحقيق هامش ربحيا عال.

وتقول كثير من المصارف وحتى الخاصة منها انها تعتمد اسعار فائدة عالية ضماناً لرأسمالها بسبب انحسار الثقة بينها وبين المستهلكين، وهذه الطامة الكبرى التي تلقي بظلالها على ديناميكية المنظومة المصرفية برمتها ، حيث نجد ان النشاط المصرفي ولاسيما في المصارف الخاصة لايكاد يعدو سوى ٧٪ أو أقل من النشاط المصرفي بالعراق.

وحتى ان الفوائد في المصارف الحكومية هي عالية بالقياس الى طبيعة القروض الممنوحة لشرائح الموظفين التي لم تخفض أقل من ٨٪ على الرغم من دعوات الخبراء والاقتصاديين والبرلمانيين الى ادارتي مصرفي الرشيد والرافدين اللتين لم تستجيبا الى هذه الدعوات بدعوى خسارة المصرفين وعدم استطاعتهما تحقيق الارباح المطلوبة التي تتناسب وحجم الحركة المصرفية ، مما يتطلب تدخل وزارة المالية لدعم المصرفين المذكورين باتجاه القروض تحديداً سعياً لتمكينهما من خفض اسعار الفائدة والتعامل مع القروض على انها تلبية لحاجات اقتصادية ومعيشية ملحة على الدولة والمؤسسات المالية ان تدعمها لانجاحها وتحمليها فوائد ميسرة، وعدم اعتبارها نشاطا مصرفيا لاجل الربحية ليس إلا .

> **ان الفوائد في المصارف الحكومية هي عالية بالقياس الى طبيعة القروض الممنوحة لشرائح الموظفين والتي لم تخفض أقل من ٨٪ على الرغم من دعوات الخبراء والاقتصاديين والبرلمانيين الى ادارتي مصرفي الرشيد والرافدين اللتين لم تستجيبا الى هذه الدعوات بدعوى خسارة المصرفين وعدم استطاعتهما تحقيق الارباح المطلوبة التي تتناسب وحجم الحركة المصرفية.**

والامر سيان بالنسبة للمصارف الاهلية التي هي الان تتبارى في حقيقة الامر ليس في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وتعزيز الثقة بها بعد ان انصرف الذهن بعيد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ الى التعامل مع المصارف الحكومية وترك المصارف الاهلية تصارع الامواج وحدها سعياً لاستعادة الثقة المنحسرة أو المفقودة في اكثر الاحيان ، وهي في حقيقة الامر معضلة واجهتها المصارف الاهلية ، حيث تطور الامر بشكل نسبي خلال الاعوام الثلاثة الماضية من خلال المؤشرات والمعطيات الرقمية والاحصائية وحركة الاسهم في سوق الاوراق المالية ، وبدأت المصارف مرة أخرى تستعيد ثقة الجمهور ، إلا انها مازالت دون مستوى الطموح حيث تبدو للمتابع حركة غير نشيطة متوجسة لا تمتلك الجرأة متذرعة في أغلب الاحيان بالوضع الامني والسياسي السائد في العراق ومايمكن ان يؤثر ذلك على جرأة المصارف الاهلية في التعامل مع الواقع بانفتاح اكثر وبشكل ميسر غير معقد ومتوجس .

ومن هنا فان الامر ليس بالسهولة التي نتصورها فهو بحاجة الى بيئة تشريعية تسبقها حاضنة امنية وسياسية مستقرة جداً ، فضلاً عن تطور في النشاطات والقطاعات الاقتصادية الاخرى تصاحبه اسواق مال نشيطة ومواكبة للتطورات التي تحصل في دول المنطقة والعالم، وحركة استثمار فاعلة ، وهي ماتنعكس بشكل سريع ومؤثر على المنظومة المصرفية التي تعد من اولى اولويات ومستلزمات الاستثمار الناجح الذي سينعكس بالنتيجة على المشهد الاقتصادي بالشكل الاعم والاشمل.

ولذا فأن التعامل مع معطيات الواقع بشكل مرن ومريح من قبل المصارف بشقيها الحكومية والاهلية واخص بالذكر الاهلية منها ولاسيما في جزئية القروض وفوائدها ستكون من ملامح نجاح وتطور النشاط المصرفي العام والخاص على حد سواء.

abbas.abbas80@yahoo.com